جـامعـة مـؤتة
عمادة الدراســات العليا

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية:
الأسباب والنتائج (1985-2004)

إعداد الطالب
مثنى سالم الشمايلة

إشراف
الدكتور سعيد الطراونة

رسالة مقـــدمة إلى عمـــادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصـــاد قســم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مثنى سالم الشمايلة الموسومة بـــ:

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية الاسباب والنتائج
(2004-1985)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **ماجستير اقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعيد محمود الطراونة		2007/5/17	مشرفاً ورئيسا
د. سعود موسى الطيب		2007/5/17	عضواً
د. أحمد إبراهيم ملاوي		2007/5/17	عضواً
د. محمد علي شحاتيت		2007/5/17	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من كانا السبب في وجودي والى من احترقا بصمت وسعادة وما زالا منذ اللحظة الأولى لوجودي حيث صراخي يعلن عن وصول إكسسوار الحيـاة وزينـة الدنيا اهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري... إلى والدي.

مثنى سالم الشمايله

الشكر والتقدير

إلى أستاذي الذي ما بخل في إسداء نصح ولفت انتباه، وتوجيه مـن خـلال التواصل الدائم وتحريك دفة البحث لدي حتى غدا بذره صلبه في أعمـاق متفتحـة ستكون قاعدة لنمو متكامل في مقبل الأيام بإذن الله فكان الأشراف لديه رسالة ومبدأ وخلق يقتدى به ويستحق أن يكون جميلا أحاطني بسعادة تعجز كلمات الشكر عـن أيفاء الحق فيه.

مثنى سالم الشمايله

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الملاحق	ز
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 مشكلة الدراسة	2
4.1 أهداف الدراسة	2
5.1 فرضيات الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	3
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**4**
1.2 الإطار النظري	4
1.1.2 التركز: المفهوم والقياس	4
2.1.2 نتائج التركز	8
2.2 الدراسات السابقة	9
3.2 النموذج القياسي	14
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	**17**
1.3 قياس وتحليل التركز	17
2.3 عوامل التركز المصرفي في الأردن	28

الفصل الرابع: عرض النتائج.. **37**
1.4 العوامل المؤثرة بمقاييس التركز.............................. 37
2.4 تأثير التركز على أداء البنوك................................ 43
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.................................. **46**
1.5 النتائج.. 46
2.5 التوصيات... 49
المراجع.. 51
الملاحق.. 53

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	نسب التركز (CR_3, CR_4, CR_5) للودائـع فـي البنـوك الأردنية...	18
2	ترتيب اكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية للودائع...	19
3	التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال..................	21
4	الحصة السوقية للبنوك سنة (1985) من الودائع.........	23
5	الحصة السوقية للبنوك سنة (1995) من الودائع.........	25
6	الحصة السوقية للبنوك سنة (2004) من الودائع.........	27
7	سنوات الخبرة للبنوك الأردنية..........................	29
8	نسب الترك (CR_3TA, CR_4TA, CR_5TA) لعدة سنوات..	33
9	العوامل المؤثرة بمقياس التركز (CR_3)...................	38
10	العوامل المؤثرة بمقياس التركز..........................	39
11	العوامل المؤثرة بمقياس التركز (CR_5)...................	40
12	العوامل المؤثرة بمقياس التركز (HHI_1)................	41
13	العوامل المؤثرة بمقياس التركز (HHI_2)................	42
14	العوامل المؤثرة بمقياس التركز (HHI_3)................	43
15	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و(CR_3)......	43
16	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و(CR_4)......	44
17	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و(CR_5)......	44
18	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و(HHi)......	44
19	العلاقة بين مقاييس التركز المختلفة باستخدام (R)........	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
1	تغير نسب التركز عبر الزمن.............................	20
2	التركز حسب مقياس (HHI)...............................	22
3	التركز حسب مؤشر جيني (1985).......................	24
4	التركز حسب مؤشر جيني لسنة (1995).................	26
5	التركز حسب مؤشر جيني لسنة (2004).................	28
6	العلاقة بين (CR_3) و (CR_3TA)...........................	34
7	العلاقة بين (CR_4) و(CR_4TA)...........................	34
8	العلاقة بين (CR_5) و (CR_5TA)...........................	35
9	عدد البنوك عبر سنوات الدراسة.........................	36

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ	طريقة حساب مؤر جيني......................	53

الملخص

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية الأسباب والنتائج (1985-2004)

مثنى سالم الشمايله

جامعة مؤته، 2007

يهدف هذا البحث إلى دراسة هيكل السوق المصرفي في الأردن من ناحية الودائع، وإلى معرفة مدى وجود تركز في سوق الودائع، ومدى وجود قوى احتكارية في هذا السوق، من خلال عدة مقاييس، والتعرف على الأسباب والمتغيرات المؤثرة في هذه النسب من التركز، وإلى النتائج المترتبة على هذه النسب. وتم التحليل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وتوصل البحث إلى وجود تركز في هذا القطاع، بمقياس نسبة التركز ومقياس جيني وعدم وجود تركز حسب مؤشر هيرشمان هيرفندال وإلى أن الخبره و إجمالي الأصول، تعتبر أهم العوامل في تحقيق البنك نسب عالية من الحصة السوقية من الودائع، وأن التركز في الودائع يعتبر عاملا مؤثرا في تحقيق بعض البنوك للأرباح: مثل البنك العربي.

Abstract

Concentration in Jordanian Commercial banks Sector Reasons and Results (1985-2004)

Muthana Salem Al-Shamaileh
Mu'tah University, 2007

This research aims to investigate the framework of the banking market in Jordan, through determining the concentration ratio and the monopolistic forces at the deposits market by using several measures, The study aims also to determine the factors that effect these ratio and the result of the degree of concentration.

The analysis has done by using the ordinary least squares (OLS), for the period (1985-2004).

From this study we came to the conclusion that according to the concentration ratio and Gini indexes there is concentration in this sector, but there is no concentration according to Hirshman Herfindal index.

In addition, the experience and total assets are regarded as the most important factors in attainment high market share from deposits.

Also the result showed that the concentration in the deposits is considered as an effective factor in making gain from monopolistic power for some banks like: Arab, Islamic, Al -ahli banks.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

شهدت البيئة العالمية خلال السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة وضخمة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية، مع ظهور مفهوم العولمة بما صاحب هذا المفهوم من تغيرات، شملت كافة القطاعات، ومنها القطاع المصرفي، ومن هذه المتغيرات: حرية انتقال رؤوس الأموال بالإضافة إلى ظهور خدمات وأدوات مالية مصرفيه جديدة، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد درجة المنافسة بين البنوك بسبب انفتاح الأسواق وإمكانية دخول الجميع إلى الأسواق، وبالتالي عدم توفر حماية أو ظروف مساعده على الاحتكار باستثناء الكفاءة والقدرة التنافسية، وهذا بدوره أدى إلى إقبال كبير من قبل البنوك على إجراء عمليات اندماج فيما بينها، وزيادة عدد فروعها ونشرها في كل مكان, وزيادة حجم أصولها لتقوية مراكزها التنافسية على الصعيد العالمي، عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتقليل من مخاطر العمليات المصرفية، وزيادة معدلات النمو والتوسع والربحية.

والبنوك الأردنية كجزء من النظام المصرفي العالمي، يفرض عليها أن تتعامل مع هذه الأوضاع العالمية بقدر عال من الجدية والمسؤولية، وهذا يعني بالضرورة القيام بعمليات اندماج فيما بينها، ودراسة تأثير عدد الفروع وحجم الأصول على موقعها التنافسي، وعلى إثبات موجوديتها في السوق العالمي، ولهذا السبب فقد وضع البنك المركزي الأردني مجموعة من الحوافز للبنوك الأردنية، للقيام بعمليات الاندماج، ولكن هذه الأفكار اصدمت بقانون المنافسة الأردني المؤقت رقم (49) لسنة (2002) الذي يجعل لعمليات الاندماج سقف أعلى، ويضع أمامها عقبات وصعوبات بقصد منع ظهور قوى احتكارية في السوق، بما يترتب عليها من آثار سلبية على المواطنين، وعلى المؤسسات الصغيرة، لذلك سنسعى خلال هذه الدراسة إلى معرفة حجم التركز في السوق المصرفي الأردني وعلى الحصص

السوقية للمؤسسات المصرفية القائمة فيه، والتعرف على إمكانية زيادة التركز في السوق، أو تخفيضها وأثر ذلك على الوطن بشكل عام.

2.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة معرفة مدى التركز في السوق المصرفي في الأردن ومن أن هذه الدراسة تغطي فتره زمنية حديثة وطويلة نسبيا، حيث تمتد من (1985–2004) وتغطي مجتمع الدراسة بالكامل، والمكون من البنوك التجارية العاملة في الأردن، كما تنبع أيضا من ندرة الدراسات التي تناولت أسباب ونتائج هيكل السوق المصرفي في الأردن.

3.1 مشكلة الدراسة:

تعد مسالة معرفة هيكل السوق (احتكار، منافسه احتكارية، احتكار قلة..) (موسى، 1969) من خلال قياس نسبة التركز من الأمور الهامة التي تساعد في تحديد مدى ظهور ممارسات تجاريه تخالف حرية المنافسة، وتؤدي إلى الإضرار بالمستهلكين والمنتجين الآخرين، وإدراكا لهذه الأهمية فقد تم صدور قانون المنافسة في الأردن، والذي يركز على عدم الإخلال بالمنافسة، بل وتوفير الظروف المناسبة لها، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتناول أحد أهم القطاعات في الأردن، وهو القطاع المصرفي وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال: ما مدى وجود تركز وممارسة قوة احتكارية في قطاع البنوك؟ وما هي الأسباب والنتائج المترتبة على هيكل سوق القطاع المصرفي في الأردن؟.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعه من الأهداف منها:

1) قياس مستوى التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية، وسيتم ذلك باستخدام مجموعه من المقاييس الاقتصادية مثل مؤشرهيرشمان هيرفندايل (HHI index) ومقياس نسبة التركز (CRn).

2) دراسة العوامل المؤثرة في مستوى التركز.
3) دراسة وتحليل نتائج مستويات التركز على أداء البنوك.

5.1 فرضيات الدراسة:

1) وجود مستويات تركز عالية في سوق الودائع الأردنية.
2) وجود علاقة طردية بين مستويات التركز كمتغير مستقل, ومستويات الأرباح كمتغير تابع.

6.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع البيانات اللازمة لأجراء هذه الدراسة، من خلال التقارير السنوية للبنوك ودليل الشركات المساهمة الصادرة عن سوق عمان المالي، حيث تغطي البيانات مجتمع الدراسة، والمكون من المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن، وذلك للفترة (1985–2004)، كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام الأسلوب الوصفي، من خلال عرض البيانات وإيجاد المقاييس الإحصائية المناسبة كما سيتم استخدام المنهج القياسي لتقدير نماذج قياسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 التركز: المفهوم والقياس:

يعرف التركز على أنه وجود عدد قليل من المؤسسات التي تسيطر على سوق سلعة أو خدمة معينة (ملحم، 1998) , ويمكن التعبير عن هذه السيطرة من خلال مقاييس التركز:

1) نسبة التركز (Concentration Ratio) ويرمز له بالرمز (CRn):

تشير إلى ما تمثله نسبة أكبر عدد من المؤسسات من إجمالي الحصة السوقية (Mohildin, 2001) فيمكن أخذ حصة أكبر ثلاث مؤسسات من إجمالي السوق (CR_3) ويمكن أخذ نسبة أكبر أربع مؤسسات (CR_4) وتشير هذه النسبة إلى شكل السوق، فعلى سبيل المثال: عندما يكون هناك مؤسسة واحدة تأخذ كامل الحصة السوقية، فهذا يعني أن (CR = 100%) وهذا يسمى سوق احتكار تام، ومثال على ذلك: شركة مصفاة البترول الأردنية. ويأخذ السوق أشكالا أخرى بناء على نسبة التركز: منها المنافسة التامة، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة (عمر، 1999) وهناك أشكال أخرى للسوق مثل: سوق الاحتكار الواسع مع العلم أن تقسيم الأسواق إلى هذه الأصناف حسب عدد المؤسسات ونسبها هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى دولة، ومن سوق إلى سوق، وهذا يعتبر من الانتقادات الموجهة إلى هذا المقياس من مقاييس التركز، فمثلا تصعب المقارنه بين (CR_4) في الأردن في سوق من الأسواق، وليكن مثلا سوق الاتصالات الخلوية مع (CR_4) لنفس السوق في الولايات المتحدة، بسب اختلاف عدد المؤسسات وحجمها بين البلدين، لذلك يمكن اللجوء إلى مقاييس أخرى.

2) مقياس مؤشرهيرشمان هيرفندال (Hirshman- Herfindal index):

الذي يقوم بأخذ مجموع مربع الحصص السوقية للمؤسسات العاملة في سوق ما ويعبر عنها رياضياً:

$$HHI=\sum si^2$$

حيث (si^2) مربع النصيب النسبي للمنشأة (i) من إجمالي السوق (الكسواني، 1999) لذا فان هذا المؤشر يقع بين (0) في حالة المنافسة التامة، لكون حصة كل مؤسسة تقترب من الصفر، وهذا نظري وغير واقعي وبين الواحد صحيح أو (10000) إذا كان السوق يتكون من مؤسسه واحدة لها (100%) من السوق (100^2 =10000) ويعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداما في حساب التركز، لكونه يأخذ جميع المؤسسات بعين الاعتبار، ويجدر أن نذكر أنه وحسب دراسات سابقه (ALKarasneh, 2005) فإن الحد الفاصل لاعتبار السوق متركزا أم لا هو (1800) فإذا كان (HHI) أقل من (1800) كان السوق غير متركز، وإذا كان أكبر من 1800 كان السوق متركزاً.

3) مقياس جني:

الذي ظهر أصلا لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاقتصادية، أي هل يتوزع الدخل على جميع أفراد المجتمع بطريقة متساوية؟أم أنه يتركز بأيدي فئة معينة بشكل كبير؟ ويقل نسبيا بأيدي فئات؟ أخرى (عطية، 1995) وهذا المقياس يصلح أيضا لقياس مدى التركز في مجالات أخرى، غير الدخل، وسنحاول في هذه الدراسة تطبيق مقياس جيني على الودائع في البنوك في الأردن لمعرفة مدى التركز في هذه البنوك.

أسباب التركز:

إن التركز هو وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تسيطر على سوق سلعة، أو خدمه معينة، ونسبة هذا التركز، ومقداره، هو في النتيجة يشير إلى شكل السوق، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور حالات التركز، والتي سوف تكون إحدى العوامل المستقلة المؤدية إلى التركز في النموذج القياسي، هو حجم المشروع (هاشم، 1978) وتكاليفه والتي سيتم التعبير عنها بإجمالي الأصول. فمن المعروف أن إنشاء مؤسسه مصرفيه بحاجة إلى رأسمال كبير نسبيا، وذلك لتغطية مصاريفها وتكاليفها التأسيسية، من تكاليف دراسة الجدوى إلى المباني، وللقدرة على إنشاء عدد من الفروع، قادر على تغطية السوق فهذا كله بحاجة إلى رأسمال كبير، خصوصا

إذا أرادت المؤسسة الراغبة بالنشوء، المنافسة وسط عدد من المؤسسات القائمة فعليا، فوجود مثل هذا العائق يقلل من عدد المؤسسات التي تنشأ، وبالتالي انحصار السوق بين مؤسسات قليلة.

ومن العوامل التي تؤدي إلى ظهور التركز صعوبة الحصول على من يقبل السلعة أو الخدمة المقدمة من المؤسسة الناشئة حديثا، وفي بحثنا هذا تتمثل بقبول الودائع، وذلك لوجود تفضيل قوي من جانب المودعين لأنواع من الخدمات التي توفرها المؤسسات القائمة فعليا، يساعدهم على ذلك حملات الدعاية التي تقدمها المشاريع القائمة فعلا، وفي هذا الصدد نذكر أيضا أن للدعاية دورا كبيرا جدا في تقوية وتدعيم مستويات التركز، حيث يقوم أصحاب المؤسسات الكبرى والمصارف الكبيرة بالقيام بحملات دعائية وإعلانات، واسعة للمحافظة على الحصة السوقية، وقد يكون الهدف من هذه الحملات الإعلانية الربط بين الخدمة واسم البنك في أذهان المستهلكين فلا يجد المنافسون المحتملون أي جدوى من التفكير في التغلب على عقبات الدخول إلى سوق الخدمة المقصودة، ويضمن صاحب الحصة الكبرى، حماية فعالة لمركزه في السوق (جامع، 1986).

وتعتبر عمليات الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية عموما، من أهم العوامل والأمور التي تؤدي إلى زيادة وتكريس التركز، وقد حدثت في الأردن عدة عمليات اندماج بين مؤسسات مالية، سيتم التطرق إليها في التحليل الوصفي لهذه الدراسة، وتقوم عمليات الاندماج بزيادة معدلات، التركز سواء كان هذا حسب مقياس هيرشمان هيرفندال، أو حسب مقياس نسبة التركز، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

4) مقياس نسبة التركز:

إن مقياس نسبة التركز (CRn) يقوم بحساب النسبة السوقية لأكبر (n) من الشركات فلو قلنا (CR_4) فهذا يعني مجموع الحصص السوقية لأكبر أربع منشآت، وهذا ينطبق على (CR_5) و(CR_6) وهكذا يظهر أثر الاندماج على التركز، عندما تؤدي عملية اندماج إلى زيادة مقدار نسبة التركز، ودخول مؤسستان لم تكن ضمن أكبر المؤسسات المقياس، نتيجة لاندماجها فمثلا، قد تكون هناك مؤسستان ذواتا

ترتيب من حيث الحصة السوقية بالترتيب التاسع والعاشر، ولكن نتيجة لاندماجهما معا بمؤسسة واحدة، تحتل الترتيب الرابع أو الخامس معا، أو اندماج مؤسسات هي في الأصل ضمن المؤسسات الكبرى، ودخولها كمؤسسه واحدة، مما يرفع مقدار التركز، فعلى سبيل المثال لو كان هناك خمسة مؤسسات حصصها السوقية كما يلي (أ=40%) و(ب=20%) و(ج= 15%) و(د= 15%) و(ز= 10%) فإن $CR_3=$ 75%) فإذا قررت المؤسسة (أ) والمؤسسة (ب) الاندماج فان ($CR_3=90\%$) وهكذا فان أي عملية اندماج من المتوقع أن ترفع نسب التركز (كلارك، 1994).

5) مقياس هيرشمان هيرفندال (HHI):

كما ذكرنا سابقا فان مقياس هيرفندال = ($\sum si^2$) أي مجموع مربع النصيب النسبي للمنشآت، ولو فرضنا أن هناك أربع مؤسسات في سوق معين المؤسسة (س) بنسبة (10%) و(ص) بنسبة (20%) و(ع) بنسبة (30%) و(غ) بنسبة (40%) فإن التركز حسب مقياس ($HHI=10^2+20^2+30^2+40^2=3000$) فنلاحظ أثر الاندماج على التركز، لو فرضنا أن المنشأة س والمنشأة ص قررتا الاندماج فهذا يعني أن (HHI) أصبح يساوي ($30^2+30^2+40^2$ =3400) وهذا يعني زيادة لمقدار (400) وهي تساوي (20×10×2) وهذه هي القاعدة انه عند حدوث اندماج بين مؤسستين في سوق معينه فان الزيادة في التركز تساوي ($S_1 \times S_2 \times 2$) حيث (S_1) يمثل الحصة السوقية للمؤسسة الأولى و (S_2) الحصة السوقية للمؤسسة الثانية (Shepherd, 1985) ونذكر في هذا الصدد أن قانون المنافسة الأردني ينص في المادة التاسعة فقرة (ب) على "يشترط لإتمام عمليات التركز الاقتصادي والتي من شأنها التأثير على مستوى المنافسة في السوق كتحقيق أو تدعيم وضعية مهيمنة، الحصول على موافقة الوزير إذا تجاوزت الحصة السوقية الإجمالية للمؤسسة أو المؤسسات المعنية (40%) من إجمالي المعاملات بالسوق" (قانون المنافسة الأردني، 2002) إذاً نجد أن المشرع الأردني قد وضع نسبة (40%) من إجمالي المعاملات في السوق، كنسبة تشكل النسبة اللازمة لإطلاق مسمى الشركة المسيطرة على السوق، ولكننا نلاحظ أن البنك المركزي الأردني، قد وضع عدد من الحوافز لإتمام عمليات الاندماج دون الإشارة إلى النسبة المسموح الوصول إليها من مجمل المعاملات في

السوق، ومن هذه الحوافز إعفاء رأسمال البنك الناتج عـن الانـدماج مـن رسـم الترخيص المقطوع من راس المال، وإعطاء أسعار تفضيلية للبنوك المدموجة لإعادة الخصم بنسبة (1%) من سعر إعادة الخصم النافذ.

2.1.2 نتائج التركز:

إن للتركز نتائج إيجابية على أصحاب الحصص الكبيرة في الـسوق، وهـم بطبيعة الحال الفئة المحتكرة التي تجني الأرباح العالية وذلك بسبب قـدرتهم علـى السيطرة، والتحكم بالسعر، وهذه تعد من النتائج المباشرة التي يمكـن حـسابها، أي يمكن حساب العلاقة بين مستويات التركز ومعدلات الأرباح، خلال فتـرة زمنيـة معينة.

ويمكن أن تأخذ آثار التركز مظاهر أخرى يصعب حسابها مع وجود إمكانية لذلك، ومن هذه الآثار: الآثار التي تنعكس على المؤسسات الأخرى غيـر البنكيـة فمثلا إذا كان هناك بنوك قليلة العدد نسبيا، بشكل يؤدي إلى ظهور حالات احتكارية عالية بين هذه البنوك، فإن هذه البنوك بطبيعة الحال ستسعى إلى تحقيق أعلى أرباح بأقل مخاطر ممكنة، ومن المعلوم أن المصدر الرئيس للحصول على مبالغ الاستثمار هو البنوك , لذلك ستقوم المشاريع القائمة فعلا، والراغبة بالتوسـع، بالتوجـه إلـى البنوك للحصول على المبالغ الراغبة بها، وسيقوم الأشـخاص الراغبـون بإنـشاء مشاريع جديدة أيضا بالتوجه إلى هذه البنوك، وبما أن هذه البنوك في حالة احتكار، فإن لديها القدرة العالية على الاختيار بين هذه الإطراف، ومن المتوقع أن تقوم هـذه البنوك بالتوجه إلى إعطاء القروض إلى المشاريع القائمة أصـلا، والتـي حققـت مستويات نجاح عالية، على حساب الأشخاص الذين يرغبون بإقامة مشاريع جديـدة, وهذا بدوره يدعم حالة الاحتكار في أسواق أخرى، إضافة إلى الاحتكار في سـوق البنوك (Shepherd, 1985) ويظهر بشكل أوضح أثر التركز إذا مـا أخـذنا بعـين الاعتبار أن المصدر الرئيس للقروض التي تقدمها البنوك هو الودائـع (خـصاونه، 1995) أثر التركز على الوداع في بنوك معينة، على قدرة هذه البنوك على التـأثير في أسواق أخرى، إضافة إلى أن الاحتكار في هذه البنوك يفرض معـدلات فائـدة

عالية، ومن المعلوم وفق الأدبيات الاقتصادية، أن هناك علاقة عكسية بـين أسـعار الفائدة ومعدلات الاستثمار، لأن الفوائد المدفوعة على القروض تعتبر جـزءا مـن التكاليف الاستثمارية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة أوكياهالامب (Okeahalamb, 2002) والتي قام بها حول التركز فـي قطاع البنوك في منطقة جنوب أفريقيا, وشملت هذه الدراسة دول جنـوب أفريقيـا، وناميبيا، وسويزلاند، ولسوتو. وقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التركـز فـي البنوك على أداء هذه البنوك، وعلى المستهلك لخدمات هذه البنـوك وقـد اسـتخدم النموذج التالي:

$$Y_{ijt} = a + b\ con_{jt} + X_{ijt} + e_{ijt}$$

حيث:

Y_{ijt}: تمثل معدل الفائدة التي تدفع في الوقت (t) لواحد من ستة أنواع من الودائع (i) من قبل البنك (i) في أحد أسواق جنوب أفريقيا (j) وهذه الأنواع من الودائـع هي:

Y_1: على الوديعة تحت الطلب.

Y_2: على وديعة الادخار.

Y_3: على الوديعة لشهر واحد.

Y_4: على الوديعة لثلاثة أشهر وأقل.

Y_5: على الوديعة لستة أشهر وأقل.

Y_6: على الوديعة لعام أو، قل.

CON: تشير إلى معدل التركز في السوق (j) في الزمن (t) بمقياس مؤشر مـستوى التركز (CRn) ومؤشر هيرشمان هيرفندال (Hhi).

X_{ijt}: تشير إلى مجموعه من العوامل المستقلة في أسواق مختلفة وفي فترات مختلفة وهذه العوامل هي:

$X_{1\ AGR}$: معدل النمو السنوي في الودائع.

$X_{2\ BR}$: عدد فروع كل بنك بالنسبة إلى مجموع فروع البنوك التجارية.

$X_{3\ WAGE}$: معدل الأجور في البنوك التجارية.

$X_{4\ MIKTS}$: حصة البنك السوقية من الودائع.

$X_{5\ TA}$: مجموع الأصول.

وتم التوصل عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى إلى عدة نتـائج منها:

1) وجود علاقة طرديه ذات معنوية بين مجموع الأصول (TA) والفائدة المدفوعـة على الودائع تحت الطلب في جميع الدوال.
2) وجود علاقة طرديه ذات معنوية بين معدل نمو سوق الودائع، والفائدة المدفوعة على الودائع تحت الطلب.
3) وجود علاقة عكسيه بين معدل الأجور والفوائد المدفوعة على الودائـع تحـت الطلب، ولكن بمعنوية متدنية.
4) وجود علاقة عكسيه بين مستويات التركز (CR_3) والفوائد المدفوعة على كافـة أشكال الودائع وعند مستويات معنوية مختلفة بناء على الدولة ونوع الوديعة.

دراسة رودريجز (Rodriguez, 2000) وهدفت إلى بيان ما إذا كـان هنـاك علاقة بين التركز، وأسعار الفائدة في البنوك المكـسيكية خـلال الفتـرة (1998-2000) وشملت الدراسة (78) مؤسسه مالية في المكسيك، وتوصل إلى عدة نتـائج من ضمنها وجود علاقة سلبية أو عكسية بين التركز في البنـوك, وسـعر الفائـدة المدفوعة من قبل هذه البنوك على الودائع، وهذا يتناسب مع النظريـة الاقتـصادية والتي تعبر عن الطريقة التي يتصرف بها المحتكر.

دراسة موهيلدن (Mohieldin, 2001) بعنـوان هيكـل الـسوق المـصرفي والمنافسة في مصر, حيث قام بإجراء اختبارات قياسية لمـنهج الهيكـل أو الأداء, باستخدام قاعدة بيانات تغطي الفترة (1980-1998) وتشمل (47) بنكا عاملا فـي مصر, بتقدير النموذج التالي:

$$ROA_i = a_0 + a_1MCR_t + a_2\ MS_{it} + a_3\ CA_{it} + a_4\ TA_{it} + a_5\ LA_{it} + a_6DT_{it} + a_7OEA_{it} + a_8MDGR_t + a_9D$$

حيث:

ROA_i: الأرباح أو الدخل بعد الضرائب نسبه إلى إجمالي الأصول (العائـد علـى الأصول).

MCR: نسبة التركز لأكبر خمسة بنوك في مصر.

MS: الحصة السوقية من الودائع أي حصة البنك الواحد من الودائع مقسومة علـى مجموع الودائع.

CA: راس المال إلى مجموع الموجودات.

TA: إجمالي الأصول.

DT: الودائع تحت الطلب نسبة إلى مجموع الودائع

LA: نسبة القروض إلى الأصول.

OEA: مصاريف التشغيل.

MDGR: معدل نمو الودائع السنوي للودائع.

D: متغير وهمي حيث يشير إلى البنوك المتخصصـة مـرة بـ(1) ومـرة بـ(0) للبنوك العامة.

وأظهر التحليل الإحصائي باستخدام طريقة المربعات الـصغرى الاعتياديـة (OLS) أن (MCR) تؤثر إيجابا على (ROA) عند مستوى معنويـة (5%) وأيـضا (MS) وأيضا أن (CA) لها تأثير إيجابي ذي معنوية، أي أن البنـوك ذات الحجـم الكبير من ناحية راس المال تحقق معدلات أرباح عالية، أمـا بالنـسبة إلـى (TA) إجمالي الأصول، فقد أظهرت التحليلات أن لها إشارة سلبية ذات معنوية، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن تؤدي إجمالي الأصول الكبيرة دائما إلى تحقيق أرباح بطريقه طردية، والمتغير (DT) فهو ذو علاقة عكسية مـع (ROA) وذو معنويـة ونفـس النتيجة معدل النمو السنوي في الودائع (MDGR).

دراسة الكراسـنة وفـضل الـدين (AL- Karasneh and Fatheldin, 2005)

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل السوق في كل من الـسعودية والكويـت والإمارات على أداء البنوك في هذه الدول، حيث تم دراسة مجموعة من العوامـل التي من ضمنها التركز على الأداء، ممثلا بالدخل، وتم استخدام النماذج التالية:

$$ROAE_i = a_0 + a_1 +(HHi)+ a_2 (RISK) + a_3(SETAi)a_4(DEPGRTHi)$$
$$ROAE_i= a_0 + a_1(MS) + a_2(RISK) + a_3(SETAi) + a_4(DEPGRTHi)$$
$$ROE_i= a_0 + a_1 (HHI) + a_2 (MSi) + a_3 (RISKi) + a_4 (DEPGRTHi) +a_5(SETAi) + a_6(MS HHI)$$

حيث:

ROAEi: معدل العائد بعد تقسيمه على حقوق المساهمين (العائد على حقوق الملكيه).

HHI: معيار التركز لهيرشمان هيرفندال، ويتم حسابه على طريقة تربيع الحصة السوقية للبنك (i) ثم جمع هذه النسب.

RISKi: معدل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة.

SETAٍ: معدل نسبة المصاريف إلى إجمالي الأصول في البنوك.

DEPGRTHi: معدل النمو في الودائع, وتحسب عن طريق حساب التغير في ودائع البنوك في آخر سنه.

MS: الحصة السوقية، وتحسب عن طريق تقسيم إجمالي الأصول لكل بنك على إجمالي الأصول لجميع البنوك في السوق.

MSHHI: الارتباط بين التركز حسب مقياس هيرشمان (HHI) ومقياس الحصة السوقية (MS) وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

وجود علاقة إيجابية بين العوائد والأرباح، وبين التركز في السوق حسب مقياس (HHi) وأيضا وجود علاقة طرديه بين أداء السوق والحصة السوقية (MS) وأن الحجم الكبير للمنشآت يعطيها القدرة على تحقيق أرباح مرتفعة، أما عن باقي المتغيرات فالمتغير (SETA) قد أظهر علاقة ايجابية في كل من الكويت والسعودية، أي وجود علاقة طردية بين المصاريف التشغيلية والأرباح (ROA) ولكنه أظهر علاقة سلبية في الإمارات، وهذا يعني أن ارتفاع التكاليف التشغيلية تؤدي إلى انخفاض الأرباح، وهذا كان للثلاثة نماذج المذكورة، أما بالنسبة للمتغير (DEPGRTH) فقد أظهر علاقة إيجابية في كل الدول والنماذج باستثناء النموذج الأول للكويت، ولكن عند معنوية متدنية، والمتغير (RISK) الذي يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، فقد أظهر علاقة إيجابية في الكويت بالثلاث نماذج،

وعند معنوية (1%) وعلاقة إيجابية في الإمارات بدون معنوية وعلاقة عكسية فـي السعودية بدون معنوية.

دراسة هيفرنان وإكسايكونغ (Heffernan and Xiaoqing fu, 2005) والتـي قاما من خلالها بدراسة العلاقة بين هيكل السوق المصرفي في الصين، مع الأرباح والعوائد للفترة (1985-2002) وفي هذه الدراسة كانت (CR4) كمتوسـط للفتـرة (1985–2002) حوالي (0.916) وقد قاما باستخدام نموذج كانت فيه الأرباح هـي المتغير، التابع وكان التركز فيه أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة، واستخدم نموذجـا آخر كان فيه التركز هو المتغير التابع، ويتأثر بعدة متغيرات مستقلة كما يلي:

$$CONCt = a + b_1\, XEFF_{it} + b_2\, SEFF_{it} + b_3 AID_t + b_4\, OWN_i + b_5\, TT_t + ei$$

حيث:

$CONC_t$: معيار لقياس التركز ويمكن فيه استخدام (CR_4) أو (HHI) في الزمن (t).

$XEFF_{it}$: معيارا يقيس قدرة البنك وفاعليته، في إعطاء إنتاج معين بأقل تكلفة، مـن خلال الإدارة الكفؤة، أو استخدام التكنولوجيا ويتم حسابه عن طريق المقياس:

$$\frac{C^{min}}{C^{\wedge}} = \frac{\text{أصغر تكلفه متوقعة للبنك}}{\text{التـكلـفة الفعـلية}}$$

$SEFF_{it}$: معيار لقياس قدرة البنك على إعطاء افضل النتائج من خلال الإدارة الجيدة والتكنولوجيا المتوفرة.

AIP_t: متوسط دخل الفرد في الفترة (t).

WONi: متغير وهمي يتعلق بالملكية، يأخذ قيمة (0) إذا كانت الملكية للدولـة و(1) إذا كانت الملكية خاصة.

Tti: اتجاه الزمن.

وتوصل الباحث إلى أنه توجد علاقة عكسية بين كل مـن مؤشـر (XEFF) ومؤشر (SEFF) من جهة، وكل من مؤشر (CR_4) ومؤشرهيرشمان هيرفندال مـن جهة أخرى، أما النموذج الذي كان فيه التركز متغير مـستقل وتـم التعبيـر عنـه بـ(CONC) وهو يمثل مرة (CR_4) التركز لأكبر أربع بنوك من حيث حجم الودائع، ومرة مؤشر هيرشمان هيرفندال بالإضافة إلى عدة متغيرات، مثل: الحصة السوقيه

(MS) ومتوسط دخل الفرد وكان العامل التابع الأرباح (ROE) و(ROA) وتوصـل إلى، له خلال فترة الدراسة بالكامل (1985–2002) فان (HHI) كان لـه علاقـة عكسيه مع الأرباح بالصورتين (ROE) و(ROA) أما التركز (CR) فان له علاقـة طرديه أي كلما زاد التركز (CR4) فهذا يؤدي إلى زيـادة الأربـاح بالـصورتين السابقتين.

دراسة ستافينس وسيمونس (Stavins and Simons, 1998) والتـي تركـزت حول أثر عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية خـلال الفتـرة (1985–1997) على مستويات التركز في البنوك، وآثار ذلك على حجم هذه البنوك، وسعت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت عمليات الاندماج بين البنوك تؤدي إلى زيـادة قوة هذه البنوك وزيادة قدرتها على دفع أسعار فائدة أقل علـى الودائـع، وتوصـل البحث إلى أنه عند زيادة معدلات التركز حسب مقياس (HHI) بنسبة (1%) فهـذا يؤدي إلى انخفاض الفائدة المدفوعة على الودائع بنسبة (0.3%)، وتوصل إلـى أن عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة، تختلف آثارها عـن الانـدماج بـين البنـوك الصغيرة.

3.2 النموذج القياسي:

تم في هذه الدراسة صياغة نموذجين الأول نحاول من خلالـه معرفـة اثـر بعض العوامل على التركز حسب مقياس نسبة التركز (CR_n)، ومعيـار هيرشـمان هيرفندال (HHI) والنموذج الثاني هدف إلى إظهار العلاقة بين التركز وأداء البنوك ممثلا بالأرباح بعدة أشكال.

أ. **النموذج الأول**: يهدف هذا النموذج إلى دراسة بعض العوامل المـؤثرة فـي التركز في البنوك التجارية في الأردن على النحو التالي:

$$CR_{nt} = F(N_{1t}, CRN2_t, CR_nTA, Yn/TY, M)\ (1)$$

$$HHI = F(N_{1t}, CR_n, Cr_nTA, M)\ (2)$$

ويصاغ رياضيا كما يلي:

$$CRnt = a0 + a1N1T + a2\ CRn\ N2_t + a3\ CrnTA + a4\ Yn/TY + a5\ M + et\ (3)$$

حيث تمثل (CR_{nt}) قيم مختلفة لنسبة التركز (CR_3, CR_4, CR_5) في السنة (t) وسوف يتم قياسها من خلال نسبة ودائع كل بنك إلى مجموع الودائع في البنوك، وهي في هذا النموذج تمثل المتغير التابع الذي يتأثر بعدة متغيرات مستقلة وهي (N_{1t}) وهي عبارة عن عدد البنوك العاملة في السنة (t) ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين عدد البنوك ومستويات التركز حسب مقياس (CR_n) علاقة عكسية، والمتغير الآخر في هذا النموذج هو (CR_nN_2) وهو يمثل نسبة مجموع الفروع لأكبر (n) من البنوك إلى مجموع عدد الفروع لكل البنوك، والهدف من وضع هذا المتغير، هو معرفة أثر عدد الفروع على مستويات التركز، ومن المتوقع وجود علاقة طرديه بين نسبة الفروع للبنوك الكبرى وحصتها السوقية من الودائع، أي زيادة الحصة السوقية مع ازدياد عدد الفروع والمتغير الآخر هو (CR_nTA) ويمثل أيضا نسبة إجمالي الأصول أو الموجودات لأكبر (n) من البنوك إلى إجمالي الأصول للقطاع المصرفي في السنة (t) ويتوقع أن تكون العلاقة طردية بين التركز في الأصول، والحصة السوقية من الودائع والمتغير (Yn/TY) وضع لتقييم أثر الخبرة على أداء البنوك، ويتم قياس الخبرة عن طريق أخذ مجموع السنوات منذ التأسيس إلى سنة الدراسة لأكبر (n) من البنوك نسبة إلى مجموع السنوات لكل المؤسسات العاملة في القطاع المصرفي، ويتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين الخبرة مقاسة لعدد السنوات والحصة السوقية من الودائع والمتغير الأخير في هذا النموذج وهو (M) وهو عبارة عن متغير وهمي لقياس أثر عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية على أداء البنوك، فهو يشير إلى السنة التي حصل بها عملية اندماج بـ(1) وبـ(0) إلى ألسنه التي لم يحصل بها عمليات اندماج.

وفي صيغه أخرى لهذا النموذج تم اعتماد مؤشرهيرشمان هرفندال كمتغير تابع وعلى النحو:

$$HHI_t = a_0 + a_1N_{1t} + a_2\, CR_n + a_3\, Cr_nTA + a_4M + e_t \quad (4)$$

حيث (HHI) تمثل مقياس نسبة التركز حسب مؤشرهيرشمان هيرفندال، والذي كما ذكرنا سابقا يقوم بأخذ مجموع مربع الحصص السوقية لجميع المؤسسات العاملة في السوق، وفي هذا النموذج يظهر أنه يتأثر بمجموعة من العوامل ذكرناها

سابقا وهي (N_{1t}) و(M)، و (Cr_nTA) ولكن في هذا النموذج يظهر متغير مختلف عما في النموذج الأول هو (CR_n) وهو عبارة عن التركز في الحصة السوقية، وبهذا يظهر لدينا احتمال وجود ارتباط بين المتغيرين التابعين (HHI) و(CR) حيث من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بينهما، وبالتالي وجود معدل ارتباط كبير بين المتغيرين التابعين.

ب. النموذج الثاني: يركز هذا النموذج على إظهار أثر معدلات التركز على أداء البنوك العاملة من خلال ما يلي:

$$\pi = (CR_n, HHI)$$

حيث تأخذ (π) القيمة المطلقة لصافي الأرباح قبل الضرائب أي دون نسبتها إلى أي قيمه أخرى لبعض البنوك العاملة و(CR_n) و(HHI) متغيرين مستقلين كل واحد على حدة، لذلك تظهر عدة نماذج رياضية كما يلي:

$$\pi = a_0 + a_1 CR_n + et \quad (5)$$

$$\pi = a_0 + a_1 HHI + et \quad (6)$$

حيث من المتوقع أن تكون هناك علاقة طرديه بين المتغيرات المستقلة (CR, HHI) والأرباح.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل قياس مستويات التركز، وتحليلها فـي البنـوك التجاريـة العامله في الأردن، وسيتم ذلك عن طريق عدة مقاييس، وهي نسبة التركز ومؤشـر هيرفندال، ومعامل جيني كما يتناول هذا الفصل دراسة عوامل التركز المصرفي.

1.3 قياس وتحليل التركز:

أ- نسبة التركز (CR_n):

تم استخدام الودائع لقياس ثلاث نسب للتركز (CR_3, CR_4, CR_5) وتـم تـدوين النتائج في الجدول (1) ومنه يلاحظ أنها تحافظ على معدلات متقاربة تقترب وتبتعد من المتوسط حسب المقاييس (CR_3, CR_4, CR_5) والأرقام التي تحقق ابتعاد ملحـوظ عن المتوسط بالمقاييس الثلاثة قليلة، كما هو واضح في الجدول، إذ بلغت بالمتوسط (55%) في حالة (CR_3) وارتفعت قليلا إلى (61%) في حالة (CR_4) والى (66%) في حالة (CR_5) وهي معدلات مرتفعه، وسنلاحظ وجود أسماء بنوك مثـل: البنـك العربي، وبنك الإسكان، تتصف بالثبات مع المحافظة على نفـس الترتيـب وهـو المركز الأول للبنك العربي والمركز الثاني لبنك الإسكان والمراكز الأخرى تتنقـل بين أسماء معينه، وهي البنك الإسـلامي، والبتراء،والأهلـي، والأردن، والقـاهرة عمان، والأردني الكويتي، والاستثمار العربي، كما سيلاحظ في جدول رقم (2).

جدول (1)
نسب التركز (CR_3, CR_4, CR_5) للودائع في البنوك الاردنية
للسنوات (1985-2005)

السنة	CR_3**	CR_4**	CR_5**	مجموع الودائع بالمليون دينار
1985	0.517	0.573	0.626	1937
1986	0.516	0.575	0.630	2152
1987	0.506	0.572	0.626	2438
1988	0.501	0.568	0.624	2729
1989	0.537	0.604	0.656	2746
1990	0.568	0.634	0.683	2860
1991	0.602	0.667	0.714	4300
1992	0.589	0.646	0.687	5036
1993	0.571	0.630	0.673	5287
1994	0.552	0.,615	0.670	5895
1995	0.595	0.657	0.697	6133
1996	0.578	0.642	0.683	6554
1997	0.562	0.632	0.698	7021
1998	0.538	0.603	0.668	7865
1999	0.532	0.603	0.661	8877
2000	0.543	0.602	0.654	9719
2001	0.545	0.604	0.656	10603
2002	0.544	0.608	0.661	11249
2003	0.539	0.612	0.668	12027
2004	0.533	0.608	0.661	13741
المتوسط*	0.5484	0.61275	0.6648	
التباين*	0.00078175	0.0007582	0.0006014	
معامل* الاختلاف	0.05098	0.04493	0.03688	

** دليل الشركات الصناعية الأردنية، بتصرف.

* (عدنان، 1964).

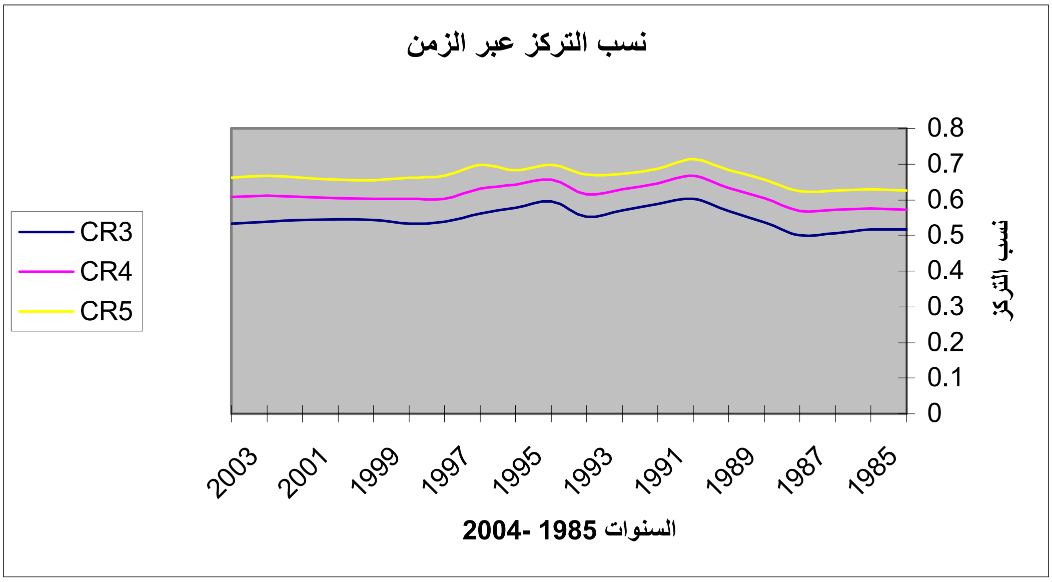
جدول (2)

ترتيب اكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية للودائع

السنة	ترتيب اكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية من الودائع				
1985	العربي	الإسكان	البتراء	الأردني الكويتي	الإسلامي
1986	العربي	الإسكان	البتراء	الإسلامي	الأردني الكويتي
1987	العربي	الإسكان	البتراء	الإسلامي	القاهرة عمان
1988	العربي	الإسكان	البتراء	الإسلامي	القاهرة عمان
1989	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الاستثمار العربي الأردني
1990	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1991	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردني الكويتي
1992	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1993	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردن
1994	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1995	العربي	الإسكان	الإسلامي	الأردن	القاهرة عمان
1996	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردن
1997	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأهلي الأردني
1998	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأهلي الأردني
1999	العربي	الإسكان	الأهلي الأردني	الإسلامي	القاهرة عمان
2000	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	القاهرة عمان
2001	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	القاهرة عمان
2002	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	بنك الأردن
2003	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	الأردن
2004	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	الأردن

إذا يلاحظ من البيانات السابقة أن نسب التركيز الثلاث لم تشهد تغيرات كبيرة، أو مفاجئه خلال فترة الدراسة، وبشكل عام تتجه إلى الاستقرار وأن المدى مثلا لنسب التركيز (CR_3) كان (0.101) و(CR_4) كان (0.099) و(CR_5) (0.088) ومن الملاحظ أيضا أنه كلما ازدادت نسبة التركز المحسوبة، أي أنه كلما زاد عدد البنوك الداخلة في الحساب فإن هذا يعطي استقرار أكبر، وهذا واضح من مقاييس

التشتت المستخدمة، فنلاحظ أن التباين لنسبة التركز الثالثة أعلى من الرابعة والرابعة أعلى من الخامسة، ونفس الشيء بالنسبة لمعامل الاختلاف، ولإلقاء نظرة بيانية على تغير نسب التركز عبر الزمن، ننظر إلى الشكل (1) الذي يبين نسب التغير السابقة، ويمكن أن نرى من خلاله توجه نسب التركز عبر الزمن.



الشكل (1)

تغير نسب التركز عبر الزمن

ويمكن عن طريق الرسم البياني أن نرى أيضا قوة الارتباط بين هذه النسب، فهي تأخذ تقريبا نفس الشكل البياني عبر الزمن، وهذا يدل على قوة الارتباط بينها، وسوف نقوم في التحليل القياسي في هذا الفصل باستخراج مدى الارتباط فيما بين هذه النسب، ويمكن إرجاع هذا الارتباط إلى انخفاض الفارق بين نسبة التركز الثالثة، والرابعة وبين الرابعة، والخامسة وفي هذا المجال نذكر أن نسبة التركز الثالثه (CR_3) تشكل بالمتوسط (89.4%) من قيمة (CR_4) و(82.4%) من (CR_5) أي أن هناك تفوق كبير لأكبر ثلاث بنوك على البنك الرابع والخامس، وأن الفرق بين الثالث والرابع، والرابع والخامس متقاربة، ويرجع هذا إلى تقارب الحصة السوقية لهذه البنوك، ويمكن مشاهدة ذلك في جدول رقم (2) والذي يظهر تبدل للمواقع في المركز الرابع والخامس بشكل مستمر، أي أن هناك ثقل كبير لأول ثلاث بنوك في الأردن، وبالتالي ارتباط البنوك الأخرى بها، وعن طريق مجموع الودائع يمكن بسهوله تحويل النسب إلى أرقام، والمقارنة بينها سواء بين نسب التركز أو بين

السنوات، ويمكن أن نلاحظ النمو الكبير في حجم الودائع من خلال المقارنة بين بداية الدراسة، ونهاية الدراسة، حيث تضاعف إجمالي الودائع في البنوك الأردنية حوالي (7) أضعاف.

ب- التركز بمقياس هيرشمان هيرفندال (HHi):

ويتميز هذا المقياس كما ذكرنا سابقا بأنه يأخذ جميع البنوك خلال طوال فترة الدراسة بالحسبان، لذلك يعتبر أكثر دقة ويعطي صوره أفضل عن التغيرات التي طرأت على الحصص السوقية للبنوك، ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤشر بالجدول (3) حيث تم احتسابها من خلال المعادلة:

$$HHI=\sum si^2$$

الجدول (3)

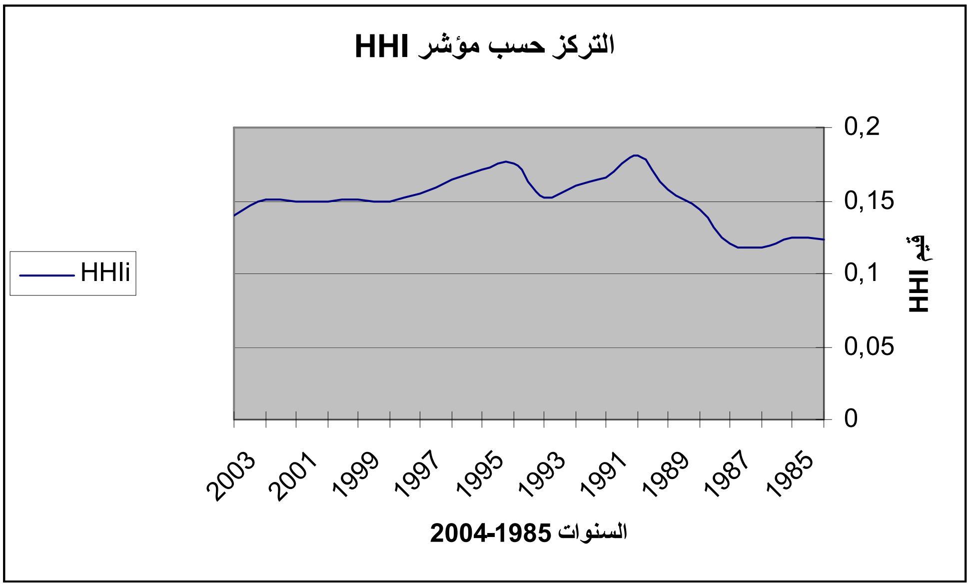
التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال (1985-2004)

السنة	HHI	السنة	HHI
1985	0.123	1995	0.176
1986	0.124	1996	0.171
1987	0.118	1997	0.164
1988	0.120	1998	0.155
1989	0.144	1999	0.150
1990	0.158	2000	0.151
1991	0.181	2001	0.149
1992	0.166	2002	0.149
1993	0.160	2003	0.151
1994	0.152	2004	0 .140

المصدر: تم احتساب القيم من قبل الباحث.

ويمكن من الجدول السابق ملاحظة أنه خلال الفترة من (1985) إلى سنة (2004) استقرار في مؤشر هيرفندال، باستثناء أول أربع سنوات وكما عرفنا في الفصل السابق، فإنه حسب هذا المقياس يكون الحد الفاصل بين كون البيانات متركزة

أو ليست متركزة هو (1800) أو (0.18) فإذا ما أخذنا على سبيل المثال متوسط نسبة التركز حسب هذا المؤشر تكون (0.1501) فهي إذا كمتوسط غير متركزة، ويمكن أن نلاحظ التغيرات التي طرأت على مستويات التركز، حسب هذا المقياس بشكل أوضح من خلال الرسم البياني في الشكل (2).



الشكل (2)

التركز حسب مقياس (HHI)

ومن الشكل البياني السابق نلاحظ وجود تقارب نسبي مع الشكل البياني لنسبة التركز التي سبقته وهذا يدل على وجود ارتباط بين مقياس نسبة التركز ومقياس هيرفنداليل، ويرجع هذا إلى ارتفاع نسبة التركز (CRn) أي أن أكبر ثلاث أو أربع أو خمس بنوك، تشكل نسبة عالية من السوق، وبالتالي فإن ما تبقى من مؤسسات مجتمعة يكون أثرها منخفضا على هذا المؤشر.

ج_ التركز حسب مقياس جيني:

في هذا المقياس يصعب أخذ جميع سنوات الدراسة، وإجراء هذا الاختبار عليها بسبب كبر حجم البيانات الذي نحتاجه لإتمام هذا المقياس، ولعدم إمكانية عرض نتائج هذا المقياس، لذلك سيتم اخذ أول سنه (1985) وآخر سنه (2004) وسنة وسطى (1995) وحساب معامل جيني، وعرض النتائج، كما أنه جمع حصص البنوك التي تقل نسبتها السوقية عن (1%) بسبب صعوبة استخراج النتائج،

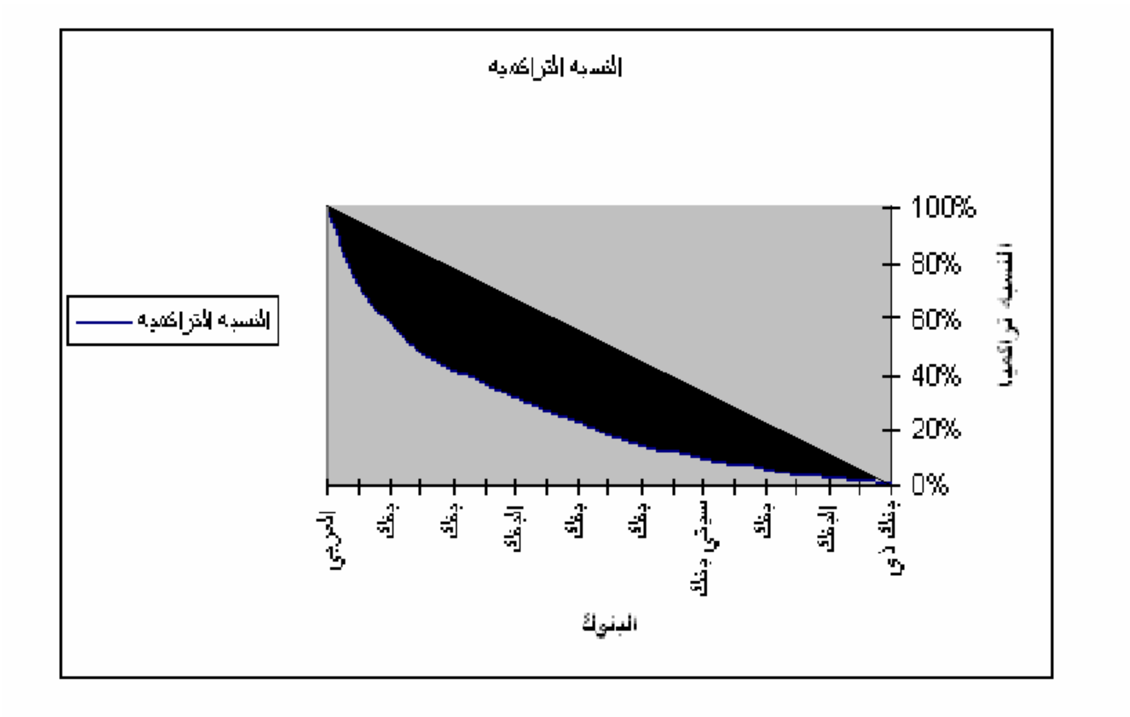
ولعدم التأثير الكبير في حالة عدم احتسابها منفردة على المقياس، وسيتم بداية وضع الجدول التالي الذي يضم البيانات اللازمة لاحتساب المؤشر، ومن ثم وضع الرسـم البياني الخاص به، ثم النتيجة والتعليق عليها، علما أن النتائج ستكون تقريبيـه كمـا ويجدر التنويه إلى أن طريقة احتساب معامل جيني موضحه في الملحق (أ).

جدول (4)

الحصة السوقية للبنوك سنة (1985) من الودائع

اسم البنك	الحصة ألسوقيه	المجموع تراكميا
بنك ذي تشيس منهاتن	%1	%1
بنك المشرق	%1	%2
البنك العقاري العربي المصري	%1	%3
بنك الأردن لاستثمار والتمويل	%1	%4
بنك الاتحاد	%2	%6
بنك كريندلاس	%2	%8
سيتي بنك	%2	%10
البنك البريطانيHSBC	%2	%12
بنك الإنماء الصناعي	%3	%15
الأردن والخليج	%4	%19
بنك الاستثمار العربي	%4	%23
بنك الأردن	%4	%27
البنك الإسلامي	%5	%32
البنك الأهلي	%5	%37
بنك القاهرة عمان	%5	%42
الأردني الكويتي	%6	%48
بنك البتراء	%11	%59
الإسكان	%14	%73
العربي	%27	%100

ومن الشكل البياني التالي الذي يوضح توزيع جيني لنسب المشاركة، أو للحصص السوقية بين هذه البنوك، يمكن أن نرى طريقة توزيع الودائع بين هذه البنوك:



الشكل (3)

التركز حسب مؤشر جيني سنة (1985)

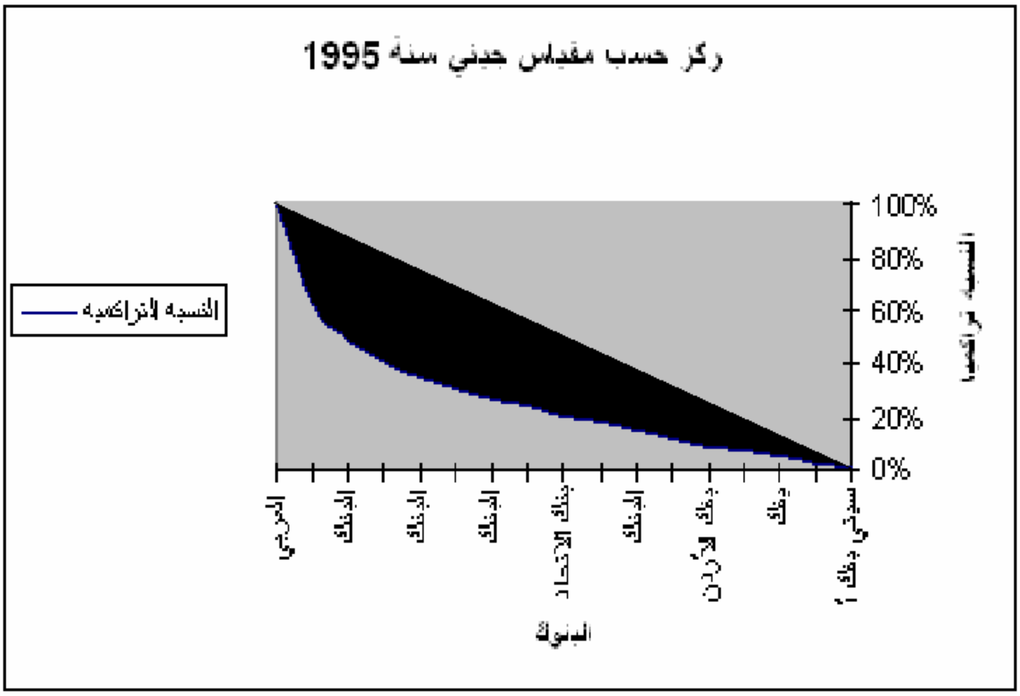
تمثل المساحة تحت القطر في الشكل الأعلى (5000) وهي نصف مساحة الشكل الإجمالية (10000) التي هي (100×100) لذلك في حالة التوزيع الأمثل للحصص، يجب أن تبلغ مساحة المنطقة المضللة بالاسود (0) أي أنه كلما قلت المساحة السوداء، كلما ابتعدنا عن التركز، وفي حالة الحصص السوقية من الودائع في البنوك الاردنية، في سنة (1985) وحسب الشكل الأعلى فإن هذه المساحة تبلغ تقريبا (2623) وهذا يعني أن مؤشر جيني يساوي (5000/2623= 52.4%) وهو يساوي مساحة المنطقة المضللة، مقسوم على كامل المساحة تحت القطر، ولكن لا يمكن فهم قيمة هذا المؤشر دون مقارنته أما مقطعيا مع دول أخرى، أو زمنيا أي مع سنة أخرى، لذلك سيتم استخراج مؤشر جيني للبنوك الأردنية للسنوات (1995) و(2004) على التوالي كما يلي:

جدول (5)

الحصة السوقية للبنوك سنة (1995) من الودائع

اسم البنك	الحصة السوقية	المجموع تراكميا
سيتي بنك أ ن	%1	%1
البنك العقاري المصري	%2	%3
بنك المؤسسة العربية المصرفية	%2	%5
الإنماء الصناعي + فيلادلفيا + الشرق الأوسط	%2	%7
بنك الأردن والخليج	%2	%9
بنك كريندلاس	%3	%12
البنك البريطاني HSBC	%3	%15
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	%3	%18
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	%3	%21
بنك الاستثمار العربي الأردني	%3	%24
البنك الأردني الكويتي	%3	%27
القاهرة عمان	%4	%31
البنك الأهلي	%4	%35
بنك الأردن	%6	%41
البنك الإسلامي	%8	%49
الإسكان	%14	%63
العربي	%37	%100

ويتم تمثيل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (5) بيانيا كما بالشكل التالي، الذي تظهر فيه المساحة المظللة أكبر قليلا من الشكل البياني السابق، ويمكن معرفة ذلك من المقارنة بين الجدولين، وكما يظهر في الجدول الثاني فإن عدد البنوك التي تزيد حصتها عن (1%) قد نقص بمقدار واحد وأن حصة البنك العربي قد ارتفعت كثيرا، وحصة بنك الإسكان قد بقيت كما هي.



شكل (4)

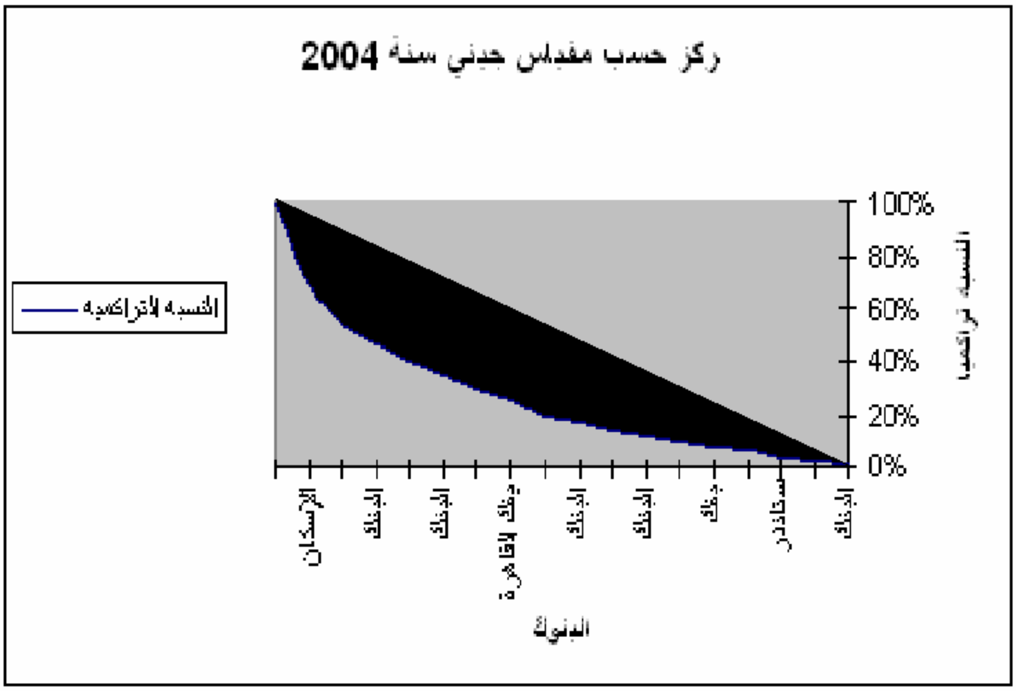
التركز حسب مؤشر جيني لسنة (1995)

وبعد القيام بالعمليات الحسابية اللازمة لحساب مساحة المنطقة المضللة باللون الاسود، تبين أنها تبلغ بشكل تقريبي (2590) وعند تقسيم هذا الرقم على المساحة الكلية تحت القطر البالغة (5000) تكون النتيجة حوالي (51.8%) وبهذا يتضح أنه منذ عام (1985) إلى عام (1995) قد انخفض مؤشر جيني بنسبة طفيفة، وهذا يعني انخفاض في مستويات التركز، وقد يرجع هذا إلى غياب حصة كبيرة كانت لبنك البتراء عند تصفيته، ويبقى لدينا حساب مؤشر جيني لآخر سنة (2004) والتي سيدخل فيها (14) بنكا، وهذا يعتبر مؤشر أولي على انخفاض نسبة التركز عما كانت عليه سنة (1995) أي أن ازدياد عدد البنوك يؤدي إلى انخفاض في تركز الودائع في بنوك معينة، لصالح البنوك الجديدة، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (5) كما يلي:

جدول (6)

الحصص السوقيه للبنوك سنة (2004) من الودائع

اسم البنك	الحصة السوقية	النسبة تراكميا
البنك التجاري الأردني	%1	%1
سيتي بنك أن	%1	%2
ستاندر تشارترد	%2	%4
البنك العربي الإسلامي الدولي	%2	%6
بنك الصادرات والتمويل	%2	%8
بنك المؤسسة العربية المصرفية	%2	%10
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	%2	%12
بنك الاستثمار العربي الأردني	%2	%14
البنك البريطاني HSBC	%3	%17
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	%3	%20
بنك القاهرة عمان	%5	%25
بنك الأردن	%5	%30
البنك الأردني الكويتي	%5	%35
الإنمـــاء الـــصناعي+فيلاـــدلفيا+العقـــاري المصري+بنك عوده+الرافدين+لبنان والمهجر	%5	%40
البنك الإسلامي	%7	%47
البنك الأهلي	%8	%55
الإسكان	%14	%69
العربي	%31	% 100



الشكل (5)

التركز حسب مؤشر جيني لسنة (2004)

حيث نلاحظ من النظرة الأولى في هذا الشكل أن المنطقة المضللة بالأسود، قريبة من المساحة من غير المضللة، وبعد احتساب مساحة هذه المنطقة تبين أنها تبلغ (2678) وهي تساوي (53.5%) من المساحة تحت القطر وبهذا يكون مؤشر جيني لسنة (2004) قريب من السنة المتوسطة (1995) من حيث المقدار، على الرغم من اختلاف عدد البنوك التي دخلت إلى المقياس، ويمكن ملاحظة أن الشكل الأخير أقل تقعرا من سابقه لسنة (1995) وهذا قد يكون مرتبطا بعدد المؤسسات التي دخلت المقياس.

2.3 عوامل التركز المصرفي في الأردن:

أ- الخبرة:

تم التعبير عن عامل الخبرة بعدد السنوات التي قضاها البنك منذ سنة التأسيس، حسب ما ورد في دليل الشركات الصناعية الأردنية إلى بداية فترة الدراسة سنة (1985) كما هي في الجدول التالي:

جدول (7)
سنوات الخبرة للبنوك الأردنية منذ (1985-2004)

اسم البنك	سنة التأسيس	الخبرة 1985	1992	1999	2004
البنك العربي المحدود	1930	55	62	69	74
البنك الأهلي الأردني	1956	29	37	44	49
بنك الأردن	1960	25	32	39	44
بنك القاهرة عمان	1960	25	32	39	44
بنك الإنماء الصناعي	1965	20	27	35	40
بنك الإسكان	1973	12	19	26	31
البنك الأردني الكويتي	1976	9	16	23	28
بنك الأردن والخليج	1977	8	15	22	0
بنك البتراء	1977	8	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	7	14	21	26
البنك الإسلامي لتمويل والاستثمار	1979	6	13	20	25
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1979	0	13	20	25
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1982	3	10	17	22
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1990	0	2	9	14
بنك الأعمال	1981	4	11	0	0
بنك فيلادلفيا	1993	0	0	6	11
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	1965	20	27	34	0
بنك عمان للاستثمار	1982	3	10	0	0
بنك الصادرات والتمويل	1995	0	0	4	9
البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	0	0	2	7
البنك التجاري الأردني	1977	0	0	0	27
جنرال سوسيته	1965	0	0	0	39
البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC	1949	36	43	50	55
بنك ستاندر تشارترد	1969	0	0	0	35
البنك العقاري المصري	1951	34	41	48	57
بنك عوده	2002	0	0	0	2
مصرف الرافدين	1957	28	35	0	47
بنك لبنان والمهجر	2004	0	0	0	1
سيتي بنك ن أ	1974	11	18	25	30
بنك أي ان زد كريندلس	1969	16	23	30	0
بنك الاعتماد والتجارة	1975	10	0	0	0
المصرف السوري الأردني	1979	0	0	0	0
بنك المشرق	1971	0	0	0	0
ذي تشيس منهاتن بنك	1976	9	0	0	0

ومن الجدول السابق (7) نلاحظ أن عدد الأسماء الواردة هـو (34) اسـما مختلفا لعدة بنوك ومؤسسات، وهناك بعض الإيضاحات التي يجب ذكرها، فمـثلا: نلاحظ في الجدول السابق أن بنك جنرال سوسيته تأسس سنة (1965) ومـع ذلـك ليس له خبره في الأعوام (80) و(88) و(96) ويعود ذلك إلى أنه هو نفـسه بنـك الشرق الأوسط للاستثمار، ولكن تحول اسمه، الشيء نفـسه ينطبـق علـى البنـك التجاري الأردني الذي هو في الأصل بنك الأردن والخليج، وأيضا بنك الكريندـدلز، هو بنك ستاندرتشارترد، وحسبما يظهر في الجدول (7)، أن أول بنك تأسـس فـي الأردن هو البنك العربي سنة (1930) ومن المتوقع أن تكون هذه الفترة الطويلة من الخبره في السوق الأردني، ومن العمل المصرفي بشكل عام عاملا فعالا ومهما أدى إلى التفوق الكبير للبنك العربي على باقي البنوك الاردنيه في الأداء، فنحن وإن كنا ندرس التركز كحد أدنى لثلاث بنوك، فمن الجدير بالذكر أن البنك العربـي طـوال فترة الدراسة يحتل الحصة الأكبر من الودائع، والمسافة التي تفصله عن البنك الثاني والثالث في الترتيب من حيث حجم الودائع، هي مسافة كبيرة، لذلك فعندما تأسـست البنوك الأخرى التي تلت البنك العربي، كان البنك العربي بالاضافه إلى البنك الأهلي قد قطعا شوطا كبير من العمل والخبرة، وإرساء قواعد للعمل في السوق الأردنـي، وإقامة علاقات مميزه مع العملاء، ومن الجدير بالاهتمـام، والملاحـظ أن البنـوك الأقدم من حيث سنة التأسيس في الأردن هي البنوك الأكثر فروعا خـارج الأردن، فالبنك العربي سنة (2000) كان عدد فروعه الخارجية (64) والبنك الأهلـي (17) فرع وبنك الأردن (7) وبنك القاهرة عمان (19) وهذا يعني أن البنوك بعـد فتـرة معينة من العمل المحلي، واكتساب الخبرة، تبدأ بالتوسع إلى خارج البلـد، وإنـشاء فروع أخرى، وقد يؤدي إنشاء الفروع خارج البلد إلى اكتساب خبرات جديده، نتيجة للتنافس مع بنوك أكثر قوة، مثل البنوك في منطقة الخليج العربي , ونجد في الجدول أن من احدث البنوك في الأردن، من حيث سنة التأسيس هو البنك العربي الإسلامي الدولي، الذي هو ملك للبنك العربي، ومن اسم البنك يمكننا التكهن من أن الهدف من إنشائه هو الوصول إلى فئة المواطنين التي ترفض التعامل مـع البنـوك الربويـة،

لاسباب دينية أو عقائدية، لذلك وبطريقة غير مباشرة يمكن ضم رصيد هذا البنك من الودائع إلى البنك العربي، مما يقوي وضعه التنافسي في السوق الأردني

ب. الاندماج:

من المتوقع أن تؤدي عمليات الاندماج إلى زيادة مستويات التركز المصرفي، وذلك لأن عمليات الاندماج تؤدي إلى خفض عدد البنوك، وزيادة الحصة السوقية للبنك الجديد (Market Share) وقد حدثت في الأردن عدة عمليات اندماج، أمكن التعرف إلى العمليات التالية منها:

1. اندماج بنك المشرق وبنك الأردن والخليج (بقاعين، 2003) سنة (1993) تحت اسم بنك الأردن والخليج، وبما أن هذه الدراسة هي عن مستويات التركز في الودائع في البنوك الأردنية، وفي هذا الجزء عن أثر عمليات الاندماج على مستويات التركز في الودائع، فيجب أن نقارن بين الودائع في كل من البنكين قبل وبعد عملية الاندماج، ففي بنك المشرق سنة (1987) كان حجم الودائع (29.838) مليون دينار، وفي بنك الأردن والخليج كان (89.517) مليون دينار وخلال الفترة من (1987) إلى (1993) لم تتوفر عن كلا البنكين بيانات إلى أن تمت عملية الاندماج عام (1993) وكان حجم الودائع للبنك الجديد (61.563) مليون دينار، وبمتوسط نمو مقداره (22%) للسنوات التالية، علما بأن عملية الاندماج هذه أتت على أثر قضية تعثر مصرفي لبنك المشرق.
2. اندماج بيت التمويل الأردني للتنمية والاستثمار مع شركة داركو العقارية للاستثمار والإسكان، تحت اسم بنك فيلادلفيا سنة (1993) ولم تتوفر بيانات عن داركو طوال فترة الدراسة، علما بأن اسمها كان مدرجا مع البنوك في دليل الشركات الصناعية الأردني، وكان حجم الودائع في بيت التمويل الأردني (5.379) مليون دينار سنة (1987) وبعد عملية الاندماج أصبح إجمالي الودائع لبنك فيلادلفيا (35.88) مليون دينار سنة (1993).
3. اندماج المؤسسة المالية العربية الأردن، مع الشركة الوطنية للإعمار والتمويل سنة (1989) تحت اسم المؤسسة المالية العربية الأردن، وتم تغيير الاسم سنة (1991) إلى بنك الاتحاد (صيام، 1999).

4. اندماج بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني سنة (1996) وتعتبر هذه العملية أهم عملية اندماج في القطاع المصرفي الأردني لعدة أسـباب منهـا: أنهـا عمليـة الاندماج الوحيدة التي حدثت بشكل طوعي، وان أطراف هذه العملية هي أطراف ذات حضور في السوق، من حيث حجم الودائع قبل عملية الاندماج مقارنه مـع أطراف عمليات الاندماج الأخرى، وأما على صعيد الأرقام فقد أدت هذه العملية إلى تقدم واضح في وضع البنك الأهلي، فكما يظهر في الجدول رقم (2) فـإن اسم البنك الأهلي لم يظهر إلا سنة (1997) في المركز الخامس، أي بعد عـام على عملية الاندماج وهو يحتل المركز الثالث منذ عام (1999) ونـذكر علـى سبيل المثال أن حجم الودائع في بنك الأعمال سنة (1995) كان (120) مليـون وفي البنك الأهلي لنفس السنة (241) مليون دينار، ولكن في عام (1997) كان حجم الودائع في البنك الأهلي (464.1) مليون دينار وبتقيـيم سـريع لعمليـات الاندماج التي حصلت، نلاحظ أنه لم يكن هناك سوى عملية اندماج واحدة، أدت إلى نتائج إيجابية أو تستحق الذكر، وهي عملية الاندماج الأخيرة فـأول عمليـة اندماج كما لاحظنا حصلت مع بنك المشرق، بسبب حالة تعثر مصرفي، يمكـن الاطلاع عليها في دراسة بقاعين لم تؤد إلى زيادة الحصة السوقية من الودائـع، وعمليات الاندماج الثالثة والرابعة كانت بين مؤسسات مصرفية، ومؤسسات غير مصرفية، وعملية الاندماج الثانية حصلت بين مؤسسات صغيرة وغير مـؤثرة في السوق.

ج- إجمالي الأصول (TA):

والتي تتكون من الموجودات الثابتة، وهي الموجودات المملوكة، كـالآلات، والمعدات، والتجهيزات، والأراضي، والمبـاني، والموجـودات المتداولـة، وهـي الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقديه خلال فترة زمنية قصيرة، لا تتعدى السنة، بالإضافة إلى موجودات أخرى. ومن المتوقع أن يكون هناك ارتباط إيجـابي بـين حجم الموجودات للبنك، ومجموع الإيداعات فيـه، وبالتـالي يكـون التركـز فـي الموجودات في بنوك معينة، مرتبط بالتركز بالودائع في هذه البنـوك، وهـذا مـا سنحاول إثباته في الجانب القياسي في هذا البحث ولكن حاليـا سـنحاول التعـرف

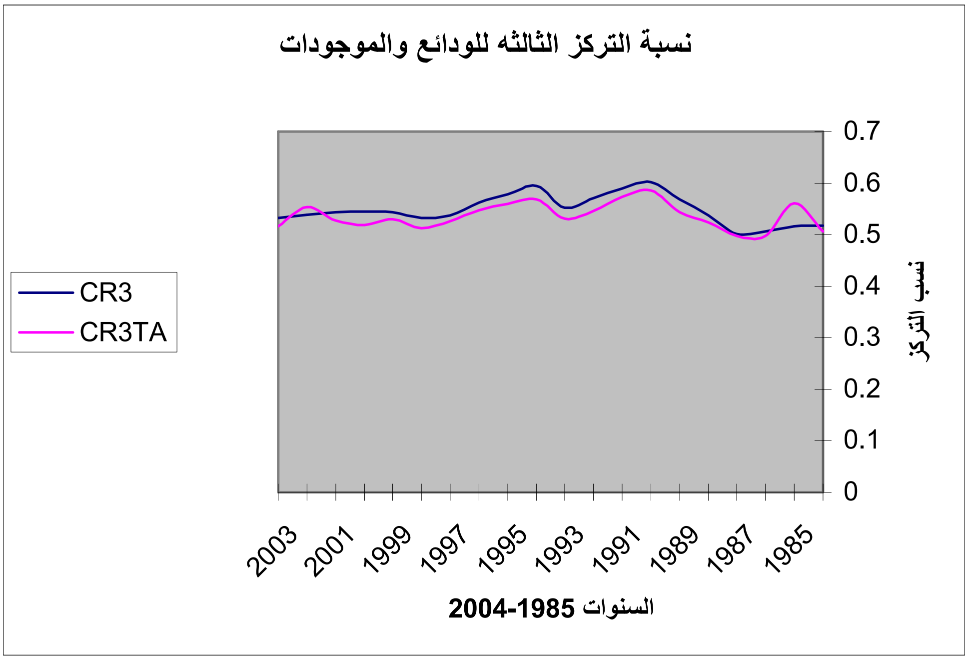
بصورة عامة على وضع الموجودات في البنوك الأردنية، في فترات متباعدة خلال فترة الدراسة، والتعرف على التطورات التي حدثت عليها، من خلال الجدول التالي الذي يظهر نسب تركز مختلفة في الأصول لعدد من السنوات، ويمكن من خلالهـا المقارنة مع نسب التركز في الودائع التي سبق إظهاره.

جدول (8)

نسب التركز (CR_3TA, CR_4TA, CR_5TA) لعدة سنوات

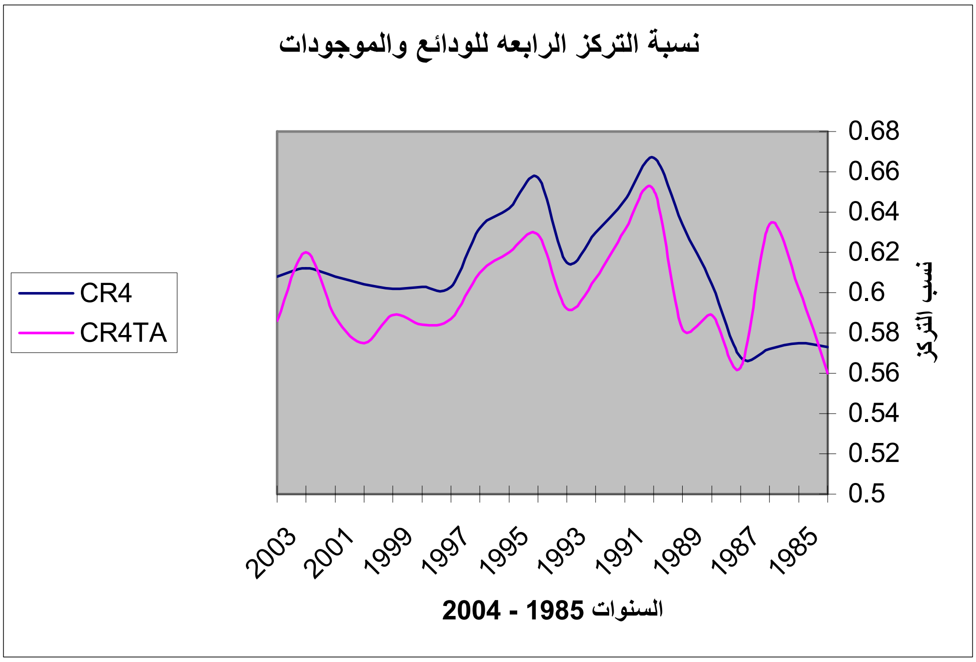
السنة	CR_3 TA	CR_4 TA	CR_5TA
1985	0.517	0.573	0.626
1989	0.537	0.604	0.656
1993	0.571	0.630	0.673
1997	0.562	0.632	0.698
2000	0.543	0.602	0.654
2004	0.533	0.608	0.661

وبنظرة سريعة إلى الجدول السابق نرى تقـارب بـين قـيم التركـز فـي الموجودات، وقيم التركز في الودائع في الجدول رقم (1) وشبه ثبات الفروق بـين مستويات التركز الثلاث، سواء كان ذلك في الودائع أو الموجودات، وبهـذا تظهـر الصلة الوثيقة بين هذين المتغيرين، من النظرة الأولى التركز في الودائع ونـصيب البنوك صاحبة أعلى قيم من الودائع من الموجودات، وللإيضاح بطريقه بيانية، نورد الأشكال البيانية التالية التي هي أكثر شمولا لإيضاح ما سبق.



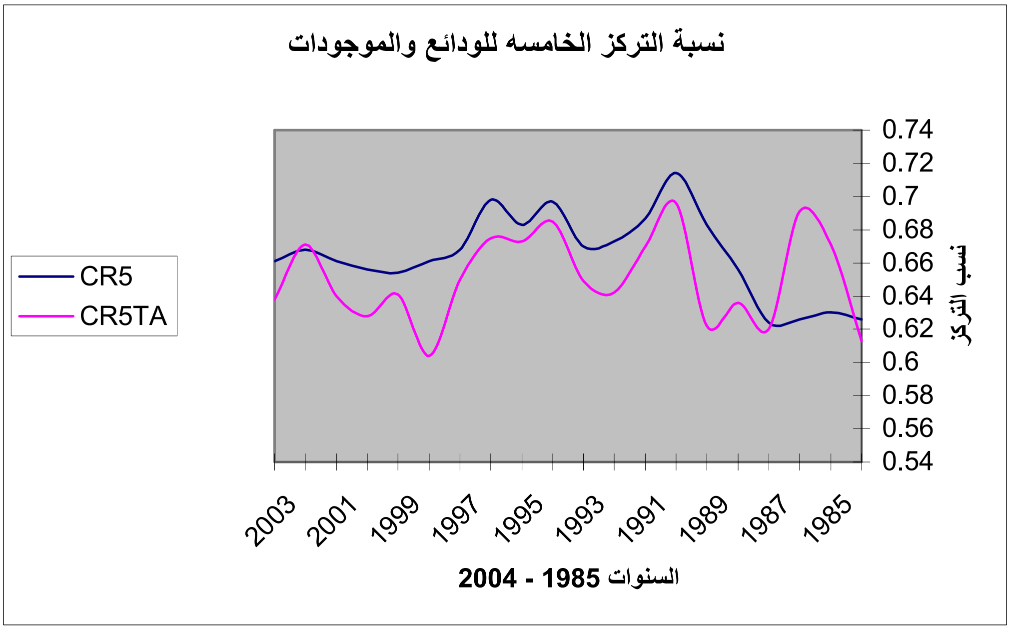
الشكل (6)

العلاقة بين (CR_3) و(CR_3TA)



الشكل (7)

العلاقة بين (CR_4) و(CR_4TA)



الشكل (8)

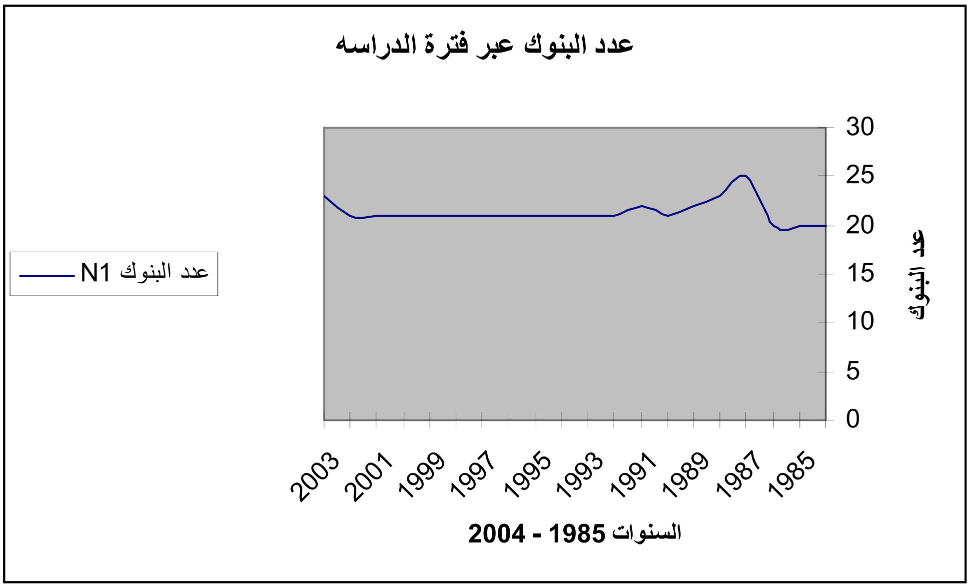
العلاقة بين (CR_5) و(CR_5TA)

وهذه الأشكال البيانية تؤكد توقعاتنا السابقة من وجود علاقة قويه بين إجمالي الموجودات والودائع، ويبقى التحليل القياسي هو الأكثر قدره على تحديد مدى الارتباط بين هذه المتغيرات.

د. التفرع المصرفي وعدد البنوك:

وفي هذا الصدد نذكر أنه لا تتوفر بيانات سنوية حول عدد الفروع للبنوك محل الدراسة، ولكن تتوفر البيانات كل سنتين أو أكثر أقد تصل إلى خمسة سنوات، لذلك نأخذ البيانات من السنوات الأحدث، ونستخدمها في السنوات التي لم تتوفر حولها بيانات، وذلك لأن نشرات السوق المركزي لا تصدر بشكل سنوي، ونفس الشيء ينطبق على عدد البنوك العاملة، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين عدد الفروع للبنك، وحصته السوقية من الودائع، وذلك للاعتقاد بأن الانتشار الجغرافي، والوصول إلى كافة مناطق المملكة سيؤدي إلى الحصول على حصة سوقية أكبر، وإقامة علاقات جيده مع عدد أكبر من العملاء، ونذكر أنه خلال طوال فترة الدراسة، احتل بنك الإسكان المركز الأول في عدد الفروع المصرفية، وكما مر معنا سابقا يحتل المركز الثاني في الحصة السوقية من الودائع، وأن الفترة (1993-1994) كانت الأكثر انتشارا لعدد الفروع البنكية، حيث بلغت (564) و(567) فرعا

على التوالي، وأقل فترة هي في بداية فترة الدراسة، حيث بلغت (271) فرعا ونذكر بأن الحديث عن عدد الفروع هو فقط عن الفروع التي داخـل المملكـة ولا يـشمل الفروع الخارجية التي حقق فيها البنك العربي أعلى عدد، أما فيما يتعلق بعدد البنوك العاملة فقد تراوح بين (20) سنة (1985) و(25) سنة (1988) كان العدد قريبا من هذين الرقمين خلال فترة الدراسة، ونظرة بيانية سريعة على عـدد البنـوك عبـر سنوات الدراسة، ترينا الشكل رقم (9) التالي حيث كان العدد (21) هو الغالب فـي هذا الشكل من عام (1993) إلى عام (2003).



الشكل (9)

عدد البنوك عبر سنوات الدراسة (1985-2004)

الفصل الرابع

عرض النتائج

يتناول هذا الفصل التحليل القياسي للنماذج الاقتصادية التي تم وضعها، والتي تبين العوامل المؤثرة في نسب التركز ومؤشراته، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على التركز، وشرح النتائج والتعليق عليها، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتياديه (OLS).

النماذج القياسية:

1.4 العوامل المؤثرة بمقاييس التركز (CR) و(HHI):

لبيان العوامل المؤثرة في نسبة التركز لأكبر ثلاث بنوك تم تقدير المعادلة التالية:

$$CR_{3t} = a_0 + a_1N_{1T} + a_2\,CR_3\,N_{2t} + a_3\,Cr_{3TA} + a_4\,Y_3/TY + a_5\,M + et \quad (1)$$

حيث: (CR_3) نسبة التركز الثالثة حسب مقياس نسبة التركز في الودائع في البنوك التجارية العاملة خلال فترة الدراسة (1985–2004) (N_{1t}) المتغير المستقل الأول، ويمثل عدد البنوك العاملة (CR_3N_2) المتغير المستقل الثاني، ويعبر عن حصة أكبر ثلاث بنوك حسب حجم الودائع من الفروع المصرفية، ويأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية من الودائع والعامل المستقل الثالث هو (CR_3TA) ويعبر عن حصة أكبر ثلاث بنوك، حسب الودائع من الموجودات والمتغير (Y_3/TY) يعبر عن أثر خبرة أكبر ثلاث بنوك حسب الودائع على حصتها من الودائع وقد تم قياس ذلك كما ذكرنا في الفصل الثاني، من خلال سنوات العمل منذ سنة التأسيس، إلى سنة الدراسة، والعامل الأخير هو (M) وهو متغير وهمي لحساب أثر عمليات الاندماج على التركز، ويأخذ القيمة (1) في السنة التي حصلت فيها عملية اندماج والقيمة (0) في السنة التي لم تحدث فيها عملية اندماج.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى اظهر التقدير النتائج في الجدول (9) التالي:

جدول (9)

العوامل المؤثر بمقياس التركز (CR_3)

	الثابت	N_1	CR_3N2_3	$CRTA_3$	Y_3/TY	M
CR_3	-3.72	2.555	-5.83	.966	.164	9.98
t	-.226	.709	-.635	*5.837	.511	.883
F				*7.594		
R				0.854		
R^2				0.729		
D W				1.931		

* مقبولة إحصائيا.

في هذا النموذج الأول نقول بداية إن التركز في عدد الفروع كان أثره سلبيا على التركز في الودائع، وهذا واضح في قيمة المتغير (CR_3N2_3) وهذا عكس مـا كان متوقعا عند وضع النموذج القياسي وعلى العكس من ذلك كان اثر عدد البنـوك (N_1) إيجابيا، وهذا أيضا جاء عكس المتوقع، حيث كان من المتوقع أن تؤدي زيادة عدد البنوك إلى خفض التركز، ونقصها يؤدي إلى زيادة التركز، أما بالنـسبة إلـى باقي المتغيرات ($CRTA_3$) و(Y_3/TY) و(M) فقد كانت ضمن المتوقع مـن ناحيـة تأثيرها على النسبة الثالثة من التركز في الودائع، من ناحية الاتجاه، ولـيس هنـاك متغير له دلالة إحصائية سوى قيمة التركز في الموجودات، وهذا واضح من خـلال قيمة t الموضحة في الجدول أعلاه، أما باقي الدلالات الإحصائيه فإن قيمة (F) ذات معنوية، وتشير إلى حسن مطابقة النموذج، وهذا يعني وجود علاقة بين المتغيـرات المستقلة والمتغير التابع في هذا النموذج، وقيمة (R^2) تـشير إلـى أن المتغيـرات المستقلة تفسر حوالي (73%) من الانحرافات فـي قـيم المتغيـر التـابع، يمكـن توضيحها، وبالنسبة لاختبار دربن واتسن للارتباط الذاتي، فعند إجراء الاختبار تبين أن قيمة (D-W) المحسوبة، تقع في منطقة قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتـي عند درجة معنوية (1%).

2. **(CR4)** وتم اعادة تقدير المعادلة (1) السابقه ولكن باستخدام نسبة التركز لاكبر الربع بنوك وعلى النحو التالي:

$$CR_{4t} = a_0 + a_1N_{1T} + a_2\ CR_4\ N2_t + a_3\ Cr_4TA + a_4\ Y_4/TY + a_5\ M + e$$

حيث (CR_4) نسبة التركز الرابعة حسب مقياس نسبة التركز في الودائع في البنوك التجارية العاملة، خلال فترة الدراسة (1985–2004) و($N2_4CR$) العامل المستقل الثاني، ويعبر عن حصة أكبر أربع بنوك حسب حجم الودائع من الفروع المصرفية، ويأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية من الودائع، والعامل المستقل الثالث هو (CR_4TA) ويعبر عن حصة أكبر أربع بنوك حسب الودائع من الموجودات، وباقي المتغيرات هي نفسها كما في النموذج الأول، وعند إجراء التحليل القياسي توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (10)

العوامل المؤثر بمقياس التركز (CR_4)

	Constant	N1	CR_4N2_4	CR_4TA_4	Y_4/TY	M
CR_4	-6.95	5.88	-9.43	.757	.583	-2.02
t	-.461	1.513	-.773	4.046*	3.792*	-.018
F			7.661*			
R			0.856			
R^2			0.732			
D W			1.687			

نجد أن النتائج في هذا النموذج القياسي متقاربة إلى حد ما، مع نتائج النموذج الأول، ولكن بفرق أن أثر عمليات الاندماج على التركز في ودائع أكبر أربع بنوك فكان له اثر سلبي، أي أن عمليات الاندماج أدت إلى خفض التركز بدل من زيادته، بعكس ما ظهر عند أخذ النسبة لأكبر ثلاث بنوك، وأيضا كانت قيمة (t) للمتغير (Y_4/TY) الذي يشير إلى الخبرة كما سبق ذكره ذات معنوية وقيم (F) و(R^2) متشابهة مع النموذج الأول، لكون عدد المتغيرات المستقلة، وعدد العينات هو نفسه، وأما بالنسبة لقيمة دربن واتسن، فعند إجراء الاختبار عليه، أشار إلى وجود ارتباط ذاتي غير مؤكد حيث يقع بين (dL) و(du).

3- (C) وأخيرا تم استخدام نسبة التركز لأكبر خمسة بنوك (CR5) كما هـو فـي المعادلات التالية:

$$CR_5t = a_0 + a_1N_{1T} + a_2\ CR_5\ N_{2t} + a_3\ Cr_5TA + a_4\ Y_5/TY + a_5\ M + e\ (3)$$

حيث (CR_5) نسبة التركز الخامسة حسب مقياس نسبة التركز في الودائع في البنوك التجارية العاملة، خلال فترة الدراسـة (1985–2004) و(CR_5N_2) العامـل المستقل الثاني، ويعبر عن حصة اكبر خمسة بنوك حسب حجم الودائع من الفـروع المصرفية، ويأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية مـن الودائـع والعامـل المستقل الثالث هو (CR_5TA) ويعبر عن حصة أكبر خمسة بنوك حسب الودائع من الموجودات، وباقي المتغيرات هي نفسها، كما في النمـوذج الأول وعنـد إجـراء التحليل القياسي توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (11)

العوامل المؤثر بمقياس التركز (CR_5)

	constant	N1	CR_5N_{25}	$CRTA_4$	Y_5/TY	M
CR_5	.205	9.099	7.800	.402	.434	3.373
t	.151	.252	.676	2.709*	4.689*	.348
F			7.423*			
R			.852			
R^2			0.725			
D W			1.547			

وفي هذا النموذج تظهر نتائج متقاربة مع النتائج السابقة بوجود عـدد مـن الاختلافات، منها أن اثر التفرع المصرفي كان إيجابيا، بعكس النموذجين الـسابقين، وأن عمليات الاندماج لعبت دورا إيجابيا في زيادة نسب التركز، حسب هذا المقياس وقيمة اختبار دربن واتسن لقياس الارتباط الذاتي، يشير إلى وقوع القيمة المحسوبة، كما في النموذج السابق، في منطقة عدم الحسم.

4- (HHi1) وفي صيغه أخرى تم استخدام مؤشرهيرشمان هيرفندال (HHi) كمتغير تابع كما في المعادله التاليه:

$$HHi_1 = a_0 + a_1N_{1t} + a_2\ CR_3 + a_3\ Cr_3TA + a_4M + et\ (4)$$

حيث (HHi) تمثل مقياس التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج العامل التابع الذي يتأثر بعدة عوامل مستقلة، وهي (N_{1t}) وتعبر عن عدد البنوك العاملة خلال فترة الدراسة، و(CR_3) وتمثل التركز بمقياس نسبة التركز الثالثة و(Cr_3TA) وهي التركز بالموجودات لأكبر ثلاث بنوك، من حيث حجم الموجودات وأخيرا (M) ويمثل أثر عمليات الاندماج على التركز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (12)

العوامل المؤثرة في مقياس التركز (HH_{i1})

	constant	N1	CR_3	CR_3TA	M
HHi	-0.167	-9.09	0.644	-6.26	-7.09
t	-3.641 *	-.072	7.174 *	-0.610	-0.018
F			36.483*		
R			0.952		
R^2			0.906		
D. W			0.75		

وفي هذا الجانب من التحليل القياسي الذي يهدف إلى إظهار العوامل المؤثرة على معدل التركز حسب مؤشر هيرشمان هيرفندال، فقد توصلنا إلى النتائج الإحصائية الظاهرة في الجدول أعلاه، حيث تبين أن أثر المتغير الأول (عدد البنوك N1) كان عكسيا، وهذا يوافق التوقعات، حيث أنه من المتوقع أن زيادة عدد البنوك ستؤدي إلى خفض قيمة (HHI) والعكس صحيح، وليس هناك قيمه لـ (t) ذات معنوية سوى قيمة (t) للمتغير (CR_3) نسبة التركز الثالثة، أي الحصة السوقية لأكبر ثلاث بنوك من الودائع، وقيم (F) و(R) و(R^2) مرتفعه، وتشير إلى حسن مطابقة النموذج، والى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، ولكن قيمة دربن واتسن منخفضة، وتشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation).

5- (HHi_2):

$$HH_{i2} = a_0 + a_1 N_{1t} + a_2\ CR_4 + a_3\ Cr_4TA + a_4 M + et \quad (5)$$

حيث (HHi) تمثل مقياس التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج، العامل التابع الذي يتـأثر بعـدة عوامـل مستقلة، وهي (N_{1t}) وتعبر عن عدد البنوك العاملة خلال فتـرة الدراسـة، و(CR_4) وتمثل التركز بمقياس نسبة التركز الرابعة و(Cr_4TA) وهي التركـز بـالموجودات لأكبر أربع بنوك من حيث حجم الموجودات، وأخيرا (M) ويمثـل اثـر عمليـات الاندماج على التركز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول (13)

العوامل المؤثر بمقياس التركز (HH_i2)

	constant	N1	CR_4	CR_4TA	M
HHi	-0.161	-1.58	.669	-108	1.056
t	-3.985*	-1.589	13.304*	-1.788 *	.349
F			66.128*		
R			.973		
R^2			0.946		
D. W			1.099		

ونرى أن القيم في هذا النموذج مقاربة لما كان في النموذج السابق، باستثناء أن اثر عمليات الاندماج هنا تأخذ اتجاه إيجابي، وهذا ما يوافق المتوقع، وقيمة دربن واتسن ارتفعت وهي تعبر عن وجود ارتباط ذاتي غير مؤكد.

6- HHi_3:

$$HHi_3 = a_0 + a_1N_{1t} + a_2\,CR_5 + a_3\,Cr_4TA + a_4M + et$$

حيث (Hhi) تمثل مقياس التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للـسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج، العامل التابع الذي يتأثر بعدة عوامل مستقلة وهي (N_{1t}) وهي عبارة عن عدد البنوك العاملة خلال فترة الدراسة و(CR_5) وتمثـل التركز بمقياس نسبة التركز الخامسة و(Cr_5TA) وهي التركز بـالموجودات لأكبـر خمسة بنوك، من حيث حجم الموجودات، وأخيرا (M) ويمثل أثر عمليات الانـدماج على التركز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحـصائية توصـلنا إلـى النتائج التالية:

جدول (14)

العوامل المؤثر بمقياس التركز (HHi_3)

	constant	N1	CR_5	CR_5TA	M
HHi	-0.257	-1.32	0.706	5.40	5.277
t	-6.119 *	-1.384	15.204 *	-1.171	1.834*
F			71.465		
R			.975		
R^2			0.95		
D.W			1.832		

وفي هذا النموذج الأخير لقياس العوامل المؤثر في مقاييس التركز، نلاحظ أن عمليات الاندماج لها تأثير إيجابي ذو دلاله إحصائية، وأن أثر الموجودات فقط في هذا النموذج لم يعد ذو دلاله إحصائية، ونلاحظ أيضا ارتفاع قيم (F) و(R^2) وأيضا في هذا النموذج أن قيمة دربن واتسن تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

2.4 تأثير التركز على أداء البنوك:

سيتم اخذ في هذا المجال استقصاء تأثير التركز على أداء أكبر البنوك من حيث الحصة السوقية من التركز، والتي يمكن تسميتها البنوك المحتكرة.

$$\pi = a_0 + a_1 CR_3 + et$$

حيث تمثل (π) أرباح البنك قبل الضرائب و(CR_3) نسبة التركز الثالثة، علما بأن قيم الأرباح قد تم تصغيرها بطريقة (Log) وكانت النتائج التالية:

جدول (15)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و(CR_3)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	5.777	4.994	8.594	4.836	2.749	4.641	4.219
t	*2.926	*2.446	*3.455	*2.508	*2.690	*5.933	*2.153
CR3	2.289	2.55	-4.041	3.001	6.704	3.383	5.492
t	0.637	0.692	-0.877	0.877	*3.602	*2.379	*1.796
F	0.405	0.479	0.788	0.77	*12.972	*5.657	*3.226
R	0.148	0.161	0.21	0.214	0.647	0.566	0.39
R^2	0.022	0.026	0.044	0.046	0.419	0.320	0.152

$$\pi = a_0 + a_1\ CR_4 + et$$

حيث تمثل (CR4) الحصة السوقية لأكبر أربع بنوك مـن الودائـع وكانـت النتائج كالتالي:

جدول (16)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الاردنيه و(CR_4)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	0.509	0.529	0.652	0.505	0.173	-1.57	0.371
t	*4.439	*5.804	*8.301	*4.702	*1.729	-0.063	*3.539
CR4	1.479	1.324	-6.52	1.604	6.844	9.678	3.348
t	1.01	0.925	-0.532	0.976	*4.402	*2.502	*2.315
F	1.02	0.855	0.283	0.953	*19.375	*6.258	*5.359
R	0.232	0.213	0.128	0.237	0.720	0.585	0.479
R^2	0.054	0.045	0.016	0.056	0.492	0.343	0.229

$$\pi = a_0 + a_1\ CR_5 + et$$

(CR5) الحصة السوقية لأكبر خمسة بنوك من حيث الودائع:

جدول (17)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الاردنيه و(CR_5)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	0.534	0.577	0.672	0.58	0.261	8.648	0.412
t	* 5.985	* 7.172	* 9.582	* 6.064	* 3.033	0.383	*4.486
CR5	1.785	1.389	-1.54	1.256	6.285	8.906	3.490
t	1.466	1.099	-0.141	0.858	* 4.698	* 2.566	*871.
F	2.15	1.208	0.02	0.737	* 22.074	* 6.583	*8.242
R	0.327	0.251	0.034	0.210	0.742	0.559	0.560
R^2	0.107	0.063	0.001	0.044	0.551	0.354	0.314

$$\pi = a0 + a1\ HHI + et$$

(HHI) التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال:

جدول (18)

العلاقة بين ارباح عدد من البنوك الاردنيه و(HHi)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	5.801	5.433	6.374	5.580	4.531	5.643	5.223
t	*7.05	*6.252	*5.966	*6.915	*12.037	*17.354	* 8.168
HHI	8.207	6.03	-0.566	6.382	12.620	5.755	13.373
t	1.507	1.047	-0.077	1.18	*5.066	*2.655	*3.161
F	2.273	1.096	0.006	1.393	*25.668	*7.048	* 9.989
R	0.335	0.24	0.023	0.283	0.767	0.608	0.597
R^2	0.112	0.057	00	0.08	0.588	0.37	0.357

ومن الجداول السابقة نلاحظ تشابه النتائج فيما بينها، حيث نجد أن كلا من البنك العربي والأهلي والإسلامي في كل النماذج، تأخذ فيها المتغيرات المستقلة قيم إيجابية، وأن قيم (t) و(F) هي ذات معنوية، أي أنها مقبولة إحصائيا عند درجه تفوق (90%) وقيم (t) للثابت لباقي البنوك أيضا، ذات معنوية ولكن باقي القيم مقبولة إحصائيا، عند مستويات تقل عن (90%) ومن الملاحظ على الجداول السابقة، أنه فيها جميعا يأخذ معامل المتغير المستقل للبنك الأردني الكويتي قيمة سالبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسيه بين التركز في مختلف الأشكال،مع أرباح هذا البنك على عكس باقي البنوك الواردة في الجداول السابقة، ونشير أيضا إلى ان هناك علاقة طرديه بين أرباح البنك الأهلي، وقيم التركز، مع العلم أن البنك الأهلي حقق خسائر في سنة (1999) و(2000) و(2002) و(2003) ولم يحقق أي أرباح او خسائر سنة (2001).

الفصل الخامس
الخاتمة والتوصيات

1.5 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. ثبات نسب التركز تقريبا،حسب مقياس نسبة التركز (CRn) خلال فترة الدراسة، مع وجود بنوك متصدرة للمراكز الأولى، كما هو واضح في الجدول رقـم (2) حيث تسيطر اكبر ثلاثة بنوك على (54%) بالمتوسط من حجم الودائع، وأكبـر أربعة بنوك على (61%) واكبر خمسة بنوك على (66%) بالمتوسـط تقريبـا، وبهذه النسب يمكننا إطلاق اسم سوق احتكار القلة، على سـوق الودائـع فـي الأردن، مع ملاحظة وجود ارتباط عال بين هذه النسب.
2. عدم وجود تركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال، إذ أنه كما رأينا في الجدول (3) فإنه لم تصل قيمة هذا المؤشر إلى (18%) سوى في سنة واحده هي سـنة (1991) وكان متوسط قيمة هذا المؤشر (15%) أي اقل من المستوى المتعارف عليه لاعتبار السوق متركز، مع ملاحظة أن هذا المؤشر يأخذ حصص جميـع البنوك من الودائع في الاعتبار عند احتسابه.
3. التركز حسب مقياس جيني وكما سبق وأن ذكرنا، فان هذا المؤشر وضـع فـي الأصل لمعرفة مدى العداله في توزيع الدخل بين الافراد، وأنه يمكن وضعه في تطبيقات أخرى، وعند النظر إلى الملحق رقم (1) الذي يبين طريقة حساب هذا المؤشر، نعرف أن هذا المؤشر يشير الى أفضل وضع عندما يأخـذ قيمـة (0) ويعطي مؤشر سلبي، كلما ابتعدنا عن الصفر باتجاه (100%) وعند النظر الـى النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، نلاحظ أنه في الثلاثة نماذج أو سنوات التي أخذناه (1985) و(1995) و(2004) تبين أن قيم هذا المؤشـر تجـاوزت (50%) وهذا يشير إلى وجود سوء في توزيع الحصص السوقية من الودائع بين البنوك بشكل واضح، وإذا نقول عند مناقشة مستويات التركز في الودائـع فـي

البنوك الأردنية، أنه تبين أنه يوجد مستويات تركز عالية حسب مؤشري نسبة التركز ومعامل جيني، وأن مستويات التركز مقبولة حسب مؤشر هيرفندال.

4. أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة بمعدلات التركز بكل من مقياس نسبة التركز (CRn) ومؤشر (HHi) الواردة الذكر في النموذج القياسي، فكانت نتائجها كما يلي:

أ. (N_1) عدد البنوك كان تأثيره إيجابيا على كل من (CR_3) و(CR_4) و(CR_5) أي أنه كلما زاد عدد البنوك، زادت نسب التركز، وهذا مخالف للتوقعات، فقد ذكرنا عند شرحنا للعوامل المستقلة في النموذج القياسي اننا نتوقع انه كلما زاد عدد البنوك قل التركز، والعكس صحيح، وهذه النتيجة بحاجة إلى توضيح ودراسة ومعرفة أسبابها، ولكننا نتوقع أن زيادة عدد البنوك تأتي غالبا من إنشاء بنوك صغيرة وضعيفة تقوم، بالمضاربه على البنوك التي هي من نفس الحجم والقدرة التنافسية ويكون المستفيد هو البنوك الكبيرة، بزيادة حصصها السوقية من الودائع، أما بالنسبة إلى تأثير عدد البنوك على معامل هيرشمان هيرفندال، فقد كان عكسيا وهذا ضمن التوقعات وكانت جميع القيم بالنسبة إلى هذا المتغير المستقل ليست ذات معنوية.

ب. أما فيما يتعلق بالتفرع المصرفي، فإنه كان من المتوقع أن يكون أثره إيجابيا على الحصة من الودائع، ولكن تبين أن أثره على مستوى التركز الثالث (CR_3) والرابع (CR_4) كان عكسيا أي أنه مع ازدياد عدد فروع البنوك صاحبة أكبر حصص من الودائع، تقل ودائعها، وقد يدعم هذه النتيجة ما وجدناه من التغير الذي مرت به أعداد الفروع لبعض البنوك، مثل البنك العربي، وبنك الإسكان، والأهلي، وحرصها في فتره معينه على خفض عدد الفروع، بشكل واضح.

ج. وكان تأثير المتغير المستقل (CRTA) التركز في إجمالي الأصول، هو الأوضح والأكثر تأثيرا، فقد كان تأثيره على نسبة التركز الثالثة والرابعة والخامسة إيجابيا، كما كان متوقعا، وجميع قيمه ذات دلاله إحصائية، أما بالنسبة إلى تأثيره على معامل هيرشمان هيرفندال، فقد كان تأثيره سلبيا في

النموذج الرابع والخامس، وإيجابيا في النموذج السادس، وذي دلاله إحـصائية في النموذج الرابع، ويمكن القول، أن هذا المتغير هو أقوى المتغيرات المستقلة تأثيرا على معدلات التركز والأكثر أهمية.

د. الخبرة: والذي عبرنا عنه بـ(Yn/TY) والذي يمثل مجموع سنوات خبرة أكبر البنوك من ناحية الحصة السوقية من الودائع، نسبة إلى مجموع سنوات الخبرة لجميع البنوك العاملة في تلك السنة فقد كان أثره إيجابيا، وذي علاقة طرديـه مع كل من (CR_3) و(CR_4) و(CR_5) وذي دلاله إحصائية في النموذج الثـاني والثالث، وهذا يدل على أن الخبرة لها تأثير مهم وكبير في حجم الودائع فـي البنوك، وكما يدل على ان البنوك ذات الخبره الأطول، والوجود الأطول فـي السوق، قادرة على الاستحواذ على حصص أكبر من الودائع، بصورة تفـوق البنوك الحديثة النشوء، ونشير هنا إلى أن البنوك الأكبر، من حيـث الحـصة السوقية تتصف بالاستمرارية في الوجود في السوق الأردنـي دون غيـاب أو توقف.

هـ. كان أثر عمليات الاندماج في أكثر النماذج التي أوردناها إيجابيـا، باسـتثناء نموذجين كان الأثر فيهما سلبيا، ولكن عموما يمكن القول إنه إذا نظرنا إلـى عمليات الاندماج التي حصلت وكما أشرنا سابقا فإنها تبقـى دون المـستوى، فعلى الصعيد القياسي، يظهر أن لها تأثيرا قويا، ولكن إذا نظرنا إليهـا كعـدد عمليات اندماج، وكحجم مؤسسات مندمجة، فهي تعتبر عمليات غيـر مـؤثرة وغير ذات أهمية.

5. عند الحديث عن تأثير مستويات التركز على أداء البنوك وأوضاعها، فقد كـان الهدف من دراسة مستويات التركز، معرفة آثار هذه المستويات علـى وضـع البنوك الاحتكارية، أو تأثيره على الاقتصاد المحيط، وأفضل طريقـة لمعرفـة نتائج التركز، هي معرفة تأثيره على أرباح البنوك التي هي في النهاية الهـدف الأساسي من كافة أنشطة البنوك الاقتصادية، ومـن ضـمنها قبـول الودائـع، والحصول على أكبر قدر منها، لذلك تم أخذ أرباح عدد من البنوك التـي وردت في الجدول رقم (1) صاحبة الحصص السوقية الكبيرة من الودائع، وقياس أثـر

معدلات التركز بعدة مقاييس، وتبين أن كل من البنك العربي والأهلي والإسلامي، تستجيب أرباحها إلى معدلات التركز بشكل إيجابي، أكثر من باقي البنوك، وهناك معدلات ارتباط أعلى من باقي البنوك بين أرباحها ومعدلات التركز المختلفة التي تم قياسها.

6. وجود معدلات ارتباط عاليه جدا بين مقاييس التركز المستخدمة ويظهر، هذا في الجدول التالي:

جدول (19)

العلاقة بين مقاييس التركز المختلفة باستخدام (R)

	CR_3	CR_4	CR_5	HHI
CR_3	1	1	0.932	0.951
CR_4	1	1	0.932	0.951
CR_5	0.932	0.932	1	0.965
HHI	0.951	0.951	0.965	1

فكما اشرنا سابقا فان قيمة (CR_3) تشكل نسبه كبيره من كل من (CR_4) و(CR_5) وتعتبر الحصص السوقيه لاكبر المؤسسات العامله من اهم محددات قيمة (HHI).

7. وأخيرا تحقيق بعض البنوك التي اختفت أرباح جيدة، مثل بنك سيتي بنك، وبنك الاعتماد والتجارة، اللذين حلا في المركزين الخامس والسادس على التوالي سنة (1988) والثاني والخامس سنة (1989).

2.5 التوصيات:

1. تشجيع بنوك كبيرة الحجم ذات خبرة وإمكانيات مادية كبيره، على فتح فروع لها في الأردن لخفض مستويات، التركز لأن البنوك الصغيرة أو التي ليس لها خبرة طويلة، ثبت في هذا البحث أنها غير قادرة على منافسة البنوك الأكبر والأقدم.
2. عدم السماح مستقبلا لأي من البنوك الواردة بالجدول رقم (2) أي ذات الحصص السوقية الكبيرة بالاندماج معا، منعا لزيادة التركز في سوق الودائع في الأردن،

ودراسة أي حالة اندماج أخرى، لمعرفة مدى تأثيرها على مـستويات التركـز بمختلف المقاييس.

3. اتخاذ إجراءات من قبل الجهات الحكومية، ذات العلاقة والبنك المركزي، تساعد البنوك الصغيرة على اجتذاب الودائع، دون أن تشمل البنـوك ذات الحـصص السوقية الكبيرة تماما كما يتم اتخاذ اجراءات تمنع البنوك من الانـدماج منعـا لظهور حالات احتكار ضاره بالسوق والاقتصاد.

4. قيام البنوك بدراسة وافيه ومتأنية لأي مشروع للتوسع بعدد الفروع ومعرفة أثره على الودائع والاطلاع على تجارب البنوك الكبيرة في هذا المجال فكما مر معنا سابقا ليس بالضرورة أن تؤدي زيادة الفروع إلى زيادة الحصة الـسوقية مـن الودائع.

5. دراسة أثر إنشاء أي بنك جديد على مستويات التركز، وخاصة على مقياس نسبة التركز، فكما شاهدنا أن اثر هذا المتغير كان إيجابيا، وهذا الموضوع بحاجة إلى دراسة لمعرفة أسبابه، مع الاعتقاد بان السبب هو أن التغير في أعـداد البنـوك يكون على بنوك صغيره تتنافس فيما بينها، ويكون المستفيد هو البنـوك كبيـرة الحجم.

المراجع

أ. المراجع العربية:

بقاعين، نشأت متري، (2003)، **اندماج البنوك التجارية في الأردن في مواجهة تحديات العولمه**، رسالة ماجستير غير منشوره جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جامع، أحمد، (1986)، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

خصاونة، صالح، (1995)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، عمان، الأردن.

دليل الشركات الصناعية الاردنيه، **نشرات مختلفة.**

صيام، وليد، (1999)، تفعيل سياسة الاندماج بين البنوك الاردنية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية،** العدد الخامس، المجلد الثامن عشر، 61-81.

عطية، عبد القادر، (1995)، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

عمر، حسين، (1999)، **اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

قانون المنافسة الأردني المؤقت 49 لسنة 2002.

الكسواني ممدوح، (1999)، محددات التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، العدد 15، 108-120.

كلارك روجر؛ (1994)، **اقتصاديات الصناعة**، تعريب: فريد الطاهر، دار المريخ، السعودية.

ملحم، محمد فضل، (1998)، مستويات التركز في البنوك الاردنية، **مجلة البنوك في الأردن** ، العدد العاشر، المجلد السابع عشر، 50-70.

موسى، أحمد، (1969)، **اقتصاديات المشروع الصناعي**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان.

هاشم إسماعيل، (1978)، **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، النهـضة العربيـة، بيـروت، لبنان.

الوردي عدنان، (1964)، **أساليب التنبؤ الإحصائي**، دار الحكمة، بغداد، العراق.

ب. المراجع الأجنبية:

Heffernan and Xiaoqing Fu , 2005 , Chaina , **The Effects of Bank Reform on Structre and Performance.available on**
www. wolperting.bangor.ac.uk/papers/T2-paper-fu-heffernan.pdf

AL- karasneh and Fathehldin , 2005 , **Markct Structure and Performance in GCC Banking Sector Evidence from Kuwait ,_saudi** arabia, and UAE available on., www.amf.org.ae/v

Mohieldin **,** 2001 , **On Bank Market Structure and Compeititon in Egypt Arab Economic,** Arab Economic jornal,. Vol.10. p3-35

Okeahalam **,** 2002**, Concentration in the Banking Sector of Common Monetary Area of Southern Africa,**available on www.worldbank.org/research/confos/042003/cma-charles.pdf

Rodriguez **,** 2000,_**is the market concentration and interest rate relationship in the maxican commercial banking industry asign efficiency** , available on, www.econoquantum.cucea.udg.

Shepherd William G. 1985_**The Econmics of Industrial Orgnaization** second edition,prentice-Hall International,New jersey USA.

Shepherd William G. 1985 **The Econmics of Industrial Orgnaization** third edition. p66, 184-192,prentice-Hall International,New jersey USA.

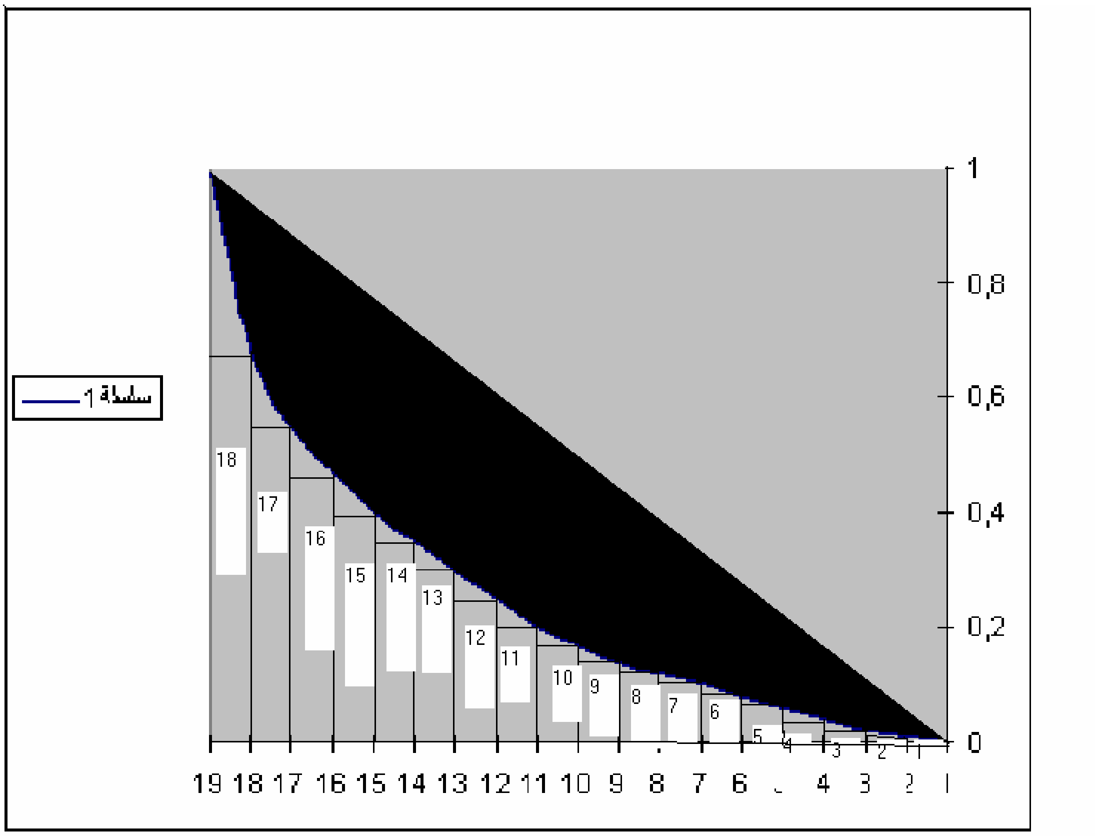
stavins and Simons, 1998 **, Has Antitration Policy in Banking Become Obsolete ,**available on
www.bos.frb.org/econoic/neer/neer1998/neer298b.pdf

الملحق (أ)

طريقة حساب مؤشر جيني

الملحق (أ)

طريقة حساب مؤشر جيني



طريقة حساب مؤشر جيني

في هذا الشكل البياني سنحاول إيضاح الطريقة التي تم من خلالها احتساب معامل جيني لسنة (2004) ونفس الطريقة تنطبق على باقي السنوات.

كما نلاحظ أن المحور الصادي يمثل المجموع التراكمي للحصص السوقية للبنوك والمحور السيني يمثل عدد البنوك التي شاركت في المقياس وهي مجتمعه تمثل (100%) من هذا المحور فإذا ما قسمنا (18/100) تكون النتيجة (5.55) وهي المسافة بين كل نقطتين على المحور السيني والخط المائل في الشكل الأعلى يمثل نقاط التقاء كل بنك مع الحصة السوقية التراكمية وبهذا تتكون المساحة تحت الخط المائل من أشكال هندسية من مثلثات ومستطيلات يمكن احتساب مساحاتها عن طريق القواعد الهندسية المعروفة وقد تم احتساب هذه المساحة كما يلي:

1) $= 5.55 * 1 * 0.5$

2) $= 1 * 5.55 * 0.5 + 1* 5.55$

3) $= 2 * 5.55* 0.5 + 2 * 5.55$

4) $= 2 * 5.55* 0.5 + 4 *5.55$

5) $= 2*5.55* 0.5 + 6* 5.55$

6) $= 2* 5.55 * 0.5 + 8 * 5.55$

7) $= 2 * 5.55* 0.5 + 10 * 5.55$

8) $= 2* 5.55 * 0.5 + 12 *5.55$

9) $= 3* 5.55 * 0.5 + 14 * 5.55$

10) $= 3 * 5.55* 0.5 + 17 * 5.55$

11) $= 5* 5.55 * 0.5 + 20 * 5.55$

12) $= 5 * 5.55 * 0.5 + 25* 5.55$

13) $= 5* 5.55 * 0.5 + 30* 5.55$

14) $= 5 * 5.55* 0.5 + 35* 5.55$

15) $= 7* 5.55 * 0.5 + 40 * 5.55$

16) $= 8 * 5.55* 0.5 + 47 * 5.55$

17) $= 14 * 5.55 * 0.5 + 55 * 5.55$

18) $= 31* 5.55 * 0.5 + 69 * 5.55$

المعادلة الأولى تمثل مساحة المثلث الأول والمعادلة الثانيـة تمثـل مـساحة المثلث الثاني والمستطيل الثاني والأرقام هي من الجدول رقم (6) وبعد احتساب هذه القيم تبين أن مجموعها يبلغ (2321) وهي تمثل مساحة الشكل غير المضلل وهـذا يعني أن مساحة الشكل المضلل تبلغ (5000- 2321= 2678) وعند تقـسيم هـذا الرقم علـى (5000) التـي تمثـل نـصف مـساحة الـشكل الإجماليـة البالغـة (100*100=10000) تكون النتيجة (53.5%) وهي مقياس جينـي الـذي يكـون الوضع الأفضل فيه عند (0%) وبنفس الطريقة تم حساب باقي المؤشرات.

السيرة الذاتية

الاســـم: مثنى سالم الشمايلة.

الكـــلية: إدارة الأعمال.

التخصص: اقتصاد.

الســـنة: 2007.

هـــاتف: 0096232353015.